

## الموجز التنفيذي والتوصيات

إن إتفاقية السلام الشامل (CPA) هي إنجاز رائع. وقد برهنت على صلابتها في السنوات الثلاث الأولى من الفترة الإنتقالية رغماً عن التأخيرات والتوترات. بيد أن القضايا العالقة تحتاج إلى معالجة لضمان النجاح في مواجهة التحديات المقبلة.

وقد كلفت إتفاقية السلام الشامل مهمة رصد تنفيذها إلى مفوضية التقدير والتقييم. ومن المطلوب على وجه التحديد إعداد تقرير التقييم النصفى قبل التاسع من يوليو عام 2008. و يُقدّم التقرير المرفق للوفاء بهذا التكليف، ولإستكمال التقرير الحقائقى الذي قدم في العام الماضي. والغاية من التقرير النصفى أن يكون ذو طابع تحليلي، ومُقيماً لمدى تنفيذ الإتفاقية وما الذى يجب عمله لضمان الأهداف المتوخاة من إتفاقية السلام الشامل وجعل الوحدة جاذبة.

ويشدد تقرير التقييم على طبيعته المتشابهة لإتفاقية السلام الشامل وكيف أن التنفيذ الجزئي أو عدمه لأحد العناصر يترك تأثيراً سلبياً على عناصر أخرى. ولذلك فإن كل العناصر مهمة والمفروض تنفيذها. وقد أستخرجت التوصيات التالية، التى بعضها واسع، والبعض الآخر محدد، من قبل المفوضيه من التحليل في التقييم. وهي موجهة، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى الطرفين معاً. وليس أى منها يعد أمراً مفوضيية التقويم والتقدير يمكنها أن تسدى المشوره والتشجيع؛ على أن يكون للطرفين والشعب تحديد الطريق إلى الأمام.

بيد أن التقييم بالفعل يعمل على تسليط الضوء على بعض المجالات حيث تُعدُ الإجراءات الموصى بها، في رأي المفوضيية، حاسمة لإستمراريه إتفاقية السلام الشامل ولترتيبات الوحدة. وهي : حل قضية أبيي، بدءاً بتنفيذ خارطه الطريق؛ وترسيم حدود الشمال والجنوب؛ والتحضير الباكر لإجراء الإنتخابات والتحول الديمقراطي؛ و التحضير لعام 2011 وما بعده، وإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالوحدات المتكاملة المشتركة (JIUS) ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR).

## تقاسم السلطة (صفحة 07 إلى 12)

لقد تحققت الكثير في هذا المجال ولكن هناك جداول زمنية قد تم تجاوزها وكثير من الإجراءات المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل قد تأخرت. وعلى صعيد السلطة التنفيذية، فإن أهمية العمل الجماعي وفي الوقت المناسب سعياً إلى تنفيذ إتفاقية السلام الشامل قد أبرزت في التقرير، وأظهرت في الأونة الأخيرة.

وفيما يلي الإجراءات التى أوصت بها المفوضيه على أنها ذات أولويه عاجلة على نحو خاص:

- تركيز كبير الآن على التحضير للإنتخابات المقرر إجراؤها في عام 2009، وبدءاً من صيف هذا العام ببنى القانون الإنتخابي وإنشاء مفوضيية الإنتخابات القوميه.
- تحديد وترسيم حدود 1956/1/1 بين الشمال والجنوب في أقرب وقت ممكن.
- البدء، فى المفوضيه القوميه لمراجعة الدستور بدراسة وسائل الإستفتاء في الجنوب لعام 2011.

وأيضاً من بين الأمور ذات الأولوية العاليه:

- العمل فى مشاريع القوانين العالقة ذات الصلة بإتفاقية السلام - بما فى ذلك، و قبل الإنتخابات، قانون الأمن الوطنى، وقانون الصحافة ووسائل الإعلام ، وإنشاء المفوضيات التى لا تزال عالقه، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان.
- بدء برنامج المصالحة الوطنية، وإجراءات بناء الثقة فى إطار روح إتفاقية السلام الشامل.

إجراءات أخرى أوصى بإتخاذها بقوه لتحسين ترتيبات الوحدة وهى :

- مواصلة السعى إلى تمثيل عادل لكل من الشمال والجنوب فى الخدمة المدنية القومية؛ وفى ضوء الدور الذى تلعبه المفوضيه القومية للخدمه المدنية قد تفكر الولايات أيضاً فى تأسيس مفوضيات للخدمة المدنية الخاصه بها.
- مضاعفة الجهود لضمان التمثيل المناسب من أبناء جنوب السودان فى المؤسسات القضائيه القومية، ولتعزيز السلطة القضائيه فى الجنوب.
- مزيد من الدعم لبناء القدرات فى المجلس التشريعى لجنوب السودان ومؤسسات الولايات.
- الدعم المستمر لعمل مفوضية غير المسلمين فى العاصمة القومية.

### تقاسم الثروة (الصفحات من 12 إلى 20)

وكما هو وارد فى متن التقرير، فبروتوكول تقاسم الثروة فى إتفاقية السلام الشامل يجرى تنفيذه على نحو عام. ومع ذلك، هناك مجال للتحسن من حيث زيادة الشفافيه، وبالتالى زيادة الثقة من كلا الجانبين. وبناءً على ذلك، يوصى التقرير بالنظر فى الخطوات التالية:

- البحث عن سبل لتحسين عملية تحويل الإيرادات المنتظمه من جانب حكومة الوحدة الوطنيه إلى حكومة جنوب السودان.
- النظر فى إطار اللجنه الفنيه المشتركه فى التغييرات فى شكل وفى طريقة التسليم و فى النشر للأرقام الشهرية لإنتاج البترول وتحويل الإيرادات لتأخذ فى الإعتبار القدرات الحالية لحكومة جنوب السودان، وبطريقة من شأنها أن تستوعب هموم حكومة جنوب السودان بشأن الشفافيه.
- من خلال مساعدة من الجهات الدولية المانحه، دراسة السبل الكفيله ببناء القدرات فى الجنوب لزيادة فرص عمل الجنوب فى قطاع الهيدروكربونات.
- إنشاء حسابات تثبيت إيرادات البترول منفصلة - واحد للشمال وواحد للجنوب.
- التعجيل بإنشاء برنامج منتظم للتشاور مع ومشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة الموارد الطبيعیه، ولا سيما البترول؛ وأيضاً التعجيل بتشكيل اللجنه المكلفه بتقييم الأثر الإجتماعى والبيئى لعقود البترول القائمة.
- زيادة الإستفادة من المفوضيه القومية للبترول.

### المناطق الثلاث (الصفحات من 20 الى 25)

- الأولوية الملحة هي لتنفيذ خارطة طريق أبيي. وتحقيقاً لهذه الغاية فيوصى بما يلي على وجه التحديد:
- الإدراك المستمر بالإلحاح فيما يتعلق بالتوقيت النهائي، نظراً لحالة التوتر ومحنة النازحين.
  - كل ما يلزم من الدعم والتدريب للوحدة المتكاملة المشتركة الجديدة، وتوفير وقبول المساعدة من الجهات المانحة في هذا الصدد؛
  - أن تتمتع بعثة الأمم المتحدة في السودان بحرية التنقل دون قيود وأن تكون البعثة إستباقية في ممارسة تفويضها وفي دعمها للوحدة المتكاملة المشتركة؛ و تعزز حسب الحاجة في منطقة أبيي؛
  - المرونة من جانب الطرفين فيما يتعلق بتكوين إدارة أبيي؛
  - توفير المساعدة القانونية الدولية فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للتحكيم؛
  - السعي الفعال من أجل المصالحة بين الدينكا نقوك والمسيرييه؛ والعمل في البناء على الإتفاقيات الموجودة بخصوص الرعي والطرق عن طريق مناقشات ينبغي أن تشملهم.
- وكان هناك المزيد من التقدم في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في تنفيذ البروتوكول ذو الصلة ولكن يوصي التقرير بما يلي:
- التسليم لعوائد السلام ذات الأثر المرتفع السريع إلى المجتمعات المحلية في الولايتين.
  - بذل المزيد من الجهد في الدمج في الشرطة والخدمات العامة في كلتا هاتين الولايتين.
  - تكملة تطوير وسائل التشاور الشعبي لضمان إنجاز هذه العملية في السنة القادمة.

### الأمّن (الصفحات 25 الى 30)

- يعترف التقييم بأهمية مزيد من الإصلاح في قطاع الأمن. وهو يشدد على أهمية إستكمال عملية إعادة الانتشار. ويركز بصفة خاصة على إثنيين من العناصر، الوحدات المشتركة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ويوصي:
- بالمزيد من العمل لتحويل الوحدات المشتركة إلى وحدات متكاملة حقاً.
  - بالدعم المقدم من المانحين لتنفيذ برنامج شامل لتقديم الدعم للوحدات المشتركة، لتشمل "الحلول السريعه" ذات التأثير الكبير، والتدريب وتطوير البنية التحتية على المدى الطويل.
  - بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والدعم المقدم من الجهات المانحة لهذا الغرض؛
  - بجمع المعلومات المتاحة عن جميع البرامج ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للسماح بالتنسيق الفعال والترشيح عند الإقتضاء.
- وبالإضافة إلى ذلك يوصي التقرير بما يلي :
- إعطاء لجان الرصد المشتركة حرية التحرك الكامل في المناطق الثلاث.
  - أن تدعى الأمم المتحدة للمشاركة في مجلس الدفاع المشترك حينما يناقش المجلس موضوعات تخص الوحدات المشتركة والمواضيع الأخرى التي مجلس الدفاع المشترك يوافق على أنها تهم بعثة الأمم المتحدة وذلك من أجل ضمان الشفافية في إتخاذ القرارات والتنسيق الفعال.

### الدعم الدولي والجزء الختامي للتقويم (الصفحات 30 الى 33)

يؤكد التقرير على أهمية الدعم الدولي لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل. ويوصي :

• بالدعم السخي المقدم من المانحين لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل في الفترة القادمة، بما فيها على وجه التحديد من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ والوحدات المشتركة؛ والانتخابات؛ ومشاريع الوحدة والبرامج في المناطق الثلاث وعلى طول الحدود.

• بالإستفادة الكاملة من قبل الطرفين من قدرات بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ وتوصي أيضا بمواصلة عزم الأمم المتحدة لزيادة تعزيز قدرة البعثة على منع نشوب الصراعات.

• بأن تقوم مفوضية التقييم والتقدير بدور أكثر نشاطا في تقديم الأفكار والدعم لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل وترتيبات الوحدة، نظراً لحجم التحديات حتى عام 2011؛ وأنه ينبغي تعزيز هيئة موظفيها، مع إنشاء وجود لها في جوبا.

• التشجيع على أوسع نطاق ممكن من الدعم الدولي لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل، وبأن يبقى قيد النظر عقد إجتماعات دولية على مستوى عال لدعم التقدم، والتغلب على العقبات.

وينوه الجزء الختامي للتقويم لأهميه المستمرة لخطوات لبناء الثقة بين الطرفين، وتعزيز صلات الشمال والجنوب، و روح الإتفاق، لضمان تحقيق أهدافه و في جعل الوحدة جاذبة. ويوصي التقرير أيضا بوضع ترتيبات مشتركة في مجالات السياسة والإقتصاد و الطاقه والأمن التي تتوخى النظر إلى ما وراء عام 2011 وسوف تبقى عاملة و مفيدة مهما كانت نتيجة الإستفتاء.

## مقدمة

### إتفاقية السلام الشامل : أساس للسلام في السودان

إن إتفاقية السلام الشامل إنجاز رائع. فقد وضعت حداً لواحدة من أطول الحروب الأهلية المتصلة في إفريقيا والتي تسببت في خسائر فادحة في الأرواح ومعاناة غير محدودة. وتعد إنجاز الطرفين اللذين هما الآن شركاء في السلام .

تم التوقيع على إتفاقية السلام الشامل في نيروبي، عاصمة كينيا في التاسع من يناير عام 2005. وتنص الإتفاقية على فترة إنتقالية للتنفيذ لمدة ست سنوات، تعقب مدة أولية سابقة للفترة الإنتقالية لسنة أشهر. والإتفاقية تتألف من عدد من النصوص المتداخلة التي تغطي المجالات السياسية والإقتصادية والقضايا الأمنية ولم يسبق لها مثيل في تاريخ صنع السلام في إفريقيا من حيث التعقيد و الطبيعة الشاملة وهي ثمرة سنوات من المفاوضات .

و قد مضت ثلاث سنوات بالضبط منذ بداية الفترة الإنتقالية للتنفيذ المنصوص عنها في الإتفاقية. وخلال ذلك الوقت إستدام السلام بين الطرفين. وظلت ترتيبات وقف إطلاق النار على الأغلب صامده. وقد توفر الأمن في معظم المناطق المتأثرة بالحرب بما يكفي لحوالي مليونين من اللاجئين والنازحين على العودة. والترتيبات والمؤسسات الدستورية المنصوص عليها في الإتفاقية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والمجالس التشريعية القومية و فى الجنوب والولايات، أنشئت بسرعة وأصبحت أمراً مألوفاً لدى شعب السودان. و لقد تم إقتسام إيرادات البترول.

وقد ثبت في هذه النواحي وغيرها أن إتفاقية السلام الشامل أداة ناجحة وصلبه. ولكن تقدير عامة الناس للسلام الذى أحدثته كثيراً ما يختلط به القلق إزاء النقص المحسوس لوجود عائد للسلام، وإزاء التأخر في تنفيذ، أو التنفيذ الجزئي أو عدم التنفيذ لجوانب من الإتفاقية. ومن بين هذه الأخيرة فإن عدم المضي قدماً في تنفيذ بروتوكول أبيي وإستمرار عدم اليقين فى المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب ظلت مصادر توتر متكرر وقد أدت مراراً إلى نشوب العنف. والقتال العنيف في الأونة الأخيرة والدمار في أبيي، ونزوح سكانها حتى اليوم يعد أخطر مثال حتى الآن، وربما قد شكلت أكبر تحدي واجهته إتفاقية السلام الشامل منذ البدايه.

والشراكة بين الطرفين هي الأساس الذي تركز عليه إتفاقية السلام الشامل. وقد كرر الطرفان مراراً وتكراراً عزمهما على عدم العودة إلى الحرب على الإطلاق. فقد عملاً معاً إبان فترات التوتر الخطيرة: ونجاحهما فى هذا قد كان جديراً بالملاحظة وكذلك مهم بصورة خاصة نظراً للتكرار المأساوي لحدوث الصراعات في مناطق أخرى من السودان في نفس الوقت. وإلتزامهما، في ديسمبر من عام 2007، بتنشيط روح الإتفاقية وبإتخاذ تدابير محددة لتعزيز تنفيذها، يحمل فى طياته وعد بقوة دافعة جديده. ويعتبر تعداد السكان فى أبريل و مايو من هذا العام خطوة هامة إلى الأمام، وكذلك الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في الأونة الأخيرة على ترتيبات لنزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين. وكان تطور آخر مشجع هو الإجتماع الثالث لمجموعة المانحين في أوسلو في 6-7 مايو من عام 2008، والذي أدى إلى إلتزامات سخيه من جانب المجتمع الدولي بتقديم الدعم لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل خلال السنوات الثلاث المتبقية من الفترة الإنتقالية. وأدت

مفاوضات مكثفة بين الطرفين في أعقاب القتال الذي نشب في أبيي إلى التوقيع على إتفاقية "خارطة الطريق لعودة النازحين داخلياً وتنفيذ بروتوكول أبيي" في الثامن من يونيو عام 2008.

إن إحراز تقدم سريع بشأن القضايا العالقة - أولاً وقبل كل شيء في خارطة طريق أبيي، وفي الحدود - يعد الآن أمراً ضرورياً لإدامة القوة الدافعة في إتفاقية السلام الشامل. و المهام الجديدة التي هي في الإنتظار هائلة. والوقت المحدد لإجراء الإنتخابات في عام 2009 على جميع المستويات في السودان، والتي تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق التحول الديمقراطي الذي وُعد به في إتفاقية السلام الشامل، يقترب بسرعة. و ينتظر أيضاً أن يشهد عام 2009 إجراء المشاوره الشعبيه المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل في جنوب كردفان والنيل الأزرق. و سيشهد عام 2011 الإستفتاءين على تقرير المصير لجنوب السودان و وضعية أبيي، وإنقضاء الفترة الإنتقالية. إن إتفاقية السلام الشامل ليست مجرد إطار للسلام بين الشمال والجنوب ولكنها الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام لشعب السودان قاطبه. والنجاح في إنجاز هذه المهام سوف يوفر أفضل ما يمكن تقديمه كأساس لمستقبله المشترك.

### تقييم التقدم المحرز مقارنة بمشاكوس وغيرها من بروتوكولات إتفاقية السلام الشامل

إن مفوضية التقدير والتقييم أنشئت وفقاً لإتفاقية السلام الشامل وكلفت بمهمة رصد تنفيذها. وأوعز للطرفين العمل بها في مجال تحسين المؤسسات والترتيبات التي أنشئت بموجب الإتفاقية وفي جعل وحدة السودان جاذبة لأهل الجنوب. وهي تتألف من ممثلين للطرفين والحكومات التي دعمت الإتفاقية و شهدتها، و مراقبين من الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية والإتحاد الاوروي.

وبروتوكول ماشاكوس هو نقطة الإنطلاق و البروتوكول الإفتتاحي لإتفاقية السلام الشامل. وهو يحدد المبادئ الأساسية، والجدول الزمني للإنتقال، والإطار السياسي لعملية السلام. وفيه يتفق الطرفان على أولوية الوحدة؛ ويؤكدان حق تقرير المصير لجنوب السودان من خلال إجراء إستفتاء ويقران بتنوع السودان بوصفه مصدراً للقوة وليس الإنقسام. و يصف البروتوكول بعبارات عامة توازن المسؤولية بين الحكومة الوطنية وحكومة جنوب السودان وينص على حرية الدين والإحترام في التشريع للنظم الدينية المطبقة. ويحظر البروتوكول التمييز على أساس الدين أو المعتقد أو العرف. وهو ينص على إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل والإعمار، و خطة للتنمية لتلبية إحتياجات المناطق المتضرره من الحرب وتصحيح الإختلالات التاريخية للتنمية والموارد.

وبروتوكول ماشاكوس يتطلب من مفوضية التقويم والتقدير إجراء تقييم لترتيبات الوحدة التي أنشئت بموجب الإتفاقية بحلول منتصف الفترة الإنتقاليه، وهو ما يوافق التاسع من يوليو 2008. والتقرير التالي يقدم للوفاء بهذا الإلتزام.

و التقرير هو إستكمال للتقرير الحقائقى عن وضع تنفيذ إتفاقية السلام الشامل والذي أنجزته مفوضية التقويم والتقدير في أكتوبر من عام 2007. وهو يستهدف أن يكون ذا طابع تحليلي، ويقدم تقييماً موضوعياً عن مدى تنفيذ ما تم تحقيقه، و ما يتعين القيام به لتحقيق أهداف إتفاقية السلام الشامل. والتقرير مستمد من المدخلات المعدة في ضوء النشاط والمباحثات التي

دارت في مجموعات العمل الأربع بمفوضية التقويم والتقدير (والتي تعكس بروتوكولات إتفاقية السلام الشامل، تقاسم الثروة؛ تقاسم السلطة؛ المناطق الثلاث: أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والترتيبات الأمنية .) ويتناول أيضا الدعم الدولي لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل: وفي الواقع كان المجتمع الدولي هو الطرف الثالث في الإتفاقية وإهتمامه ودعمه أفترضاً عند البداية على أن يكونا هامين لنجاح تنفيذها.

والتوصيات الواردة في التقييم، و المدرجه بإيجاز في الموجز التنفيذي قصد منها المساعدة على النهوض بعملية التنفيذ، وجعل الوحدة جاذبة. وبعض التوصيات بديهية والبعض الآخر قد تبدو جريئة عندما توضع مقارنة بوتيرة التنفيذ الكلية في السنوات الثلاث الأولى من الفترة الإنتقالية. ولكن الوقت قصير وبالنظر إلى عدد القضايا التي لا تزال عالقه وحجم التحديات الجديدة المقبلة ولتستديم القوة الدافعة اللازمه فيجب التغلب على التوترات وتناول القضايا بروح متجدده لإتفاقية السلام الشامل، وعلى أن يُظهر كلا الطرفين حسن النية اللازمه لإستيعاب هموم الطرف الآخر.

### تقاسم السلطة

إن بروتوكول تقاسم السلطة يحدد جدول أعمال جريئ للسودان، وينتج أساساً جديداً ليس فقط بالنسبة للعلاقة بين الشمال والجنوب بل بين الحكومة على كافة مستوياتها، وبين الحكومة والشعب، على أساس مبادئ الحكم الرشيد، والمساءلة، والشفافية، والديمقراطية، وسيادة حكم القانون.

إن التقدم الذي تم إحرازه بشأن الإطار المؤسسي قد كان متواصلاً. و على مدى السنوات الثلاث الماضية على إثر اعتماد الدستور القومي المؤقت، كانت الدعامات الرئيسية لنظام السودان اللامركزي الجديد بما في ذلك رئاسة الجمهورية، وحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والمؤسسات على مستوى الدولة قد وضعت في الموضع الصحيح (المرفق أ). ولكن عدم التنفيذ الشامل بالإضافة إلى النقص في القدرة على مستويات مختلفه، كان لهما أثر سلبي. ولم يتم بعد وضع لبنات البناء الرئيسية التي يشملها البروتوكول، بما فيها ترسيم الحدود بشكل حاسم. والنشريات المترامه تحتاج إلى أن تجاز، مع إيلاء أولويه خاصة للأعمال التحضيرية للإنتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام 2009 على المستويات كافة: وما لم تتخذ إجراءات عاجلة ويجاز قانون الإنتخابات و تنشأ مفوضية الإنتخابات القومي، فسوف ينقضى الجدول الزمني المحدد لكل هذه في إتفاقية السلام الشامل. والعمل التحضيري لإستفتاء تقرير المصير في عام 2011 لشعب جنوب السودان يشكل الآن الأولوية التي تزداد إلحاحاً.

### المؤسسات

#### السلطة التشريعيه القوميه

إن السلطة التشريعيه القوميه التي تتكون من المجلس الوطنى ومجلس الولايات عاملة، رغم أن المراقبين من أبيي إلى مجلس الولايات لم يعينوا بعد. واللجنة الدائم المشتركه بين الغرف عاملة. ولاحظت مجموعة العمل في تقاسم السلطة أن هناك تحسناً في التنسيق بين السلطين التنفيذيه والتشريعيه القوميه، وأن سن القوانين بموجب المراسيم قد توقف .

وقد سن المجلس الوطني تشريعات مهمه (المرفق ب)؛ إلا أن عدداً كبيراً من التشريعات المنصوص عليها في البروتوكول والهامة لتنفيذ إتفاقية السلام الشامل لازالت عالقه. و هذه تشمل، بالإضافة إلى قانون الإنتخابات، قانون مفوضية الأراضى القومية، وقانون الأمن الوطني، وقانون الصحافة والإعلام والتشريع اللازم لإنشاء مفوضيه لحقوق الانسان. ويخلق التأخير في هذه المجالات إختناقات في التنفيذ التدريجي لإتفاقية السلام الشامل على الصعيد القومى وعلى صعيد حكومة الجنوب و على المستوى الولائى. وعلاوة على ذلك، فالكثير من التشريعات العالقه الأنفة الذكر ستكون مهمة إذ سستدعم وثيقة الحقوق، والتي هى عنصر أساسى في الدستور القومى الإنتقالى.

### السلطة التنفيذية القومية

لقد كان إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان في أكتوبر 2007 بأنها ستعلق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية اختباراً جدياً لإتفاقية السلام الشامل. وتم العثور على الطريق إلى الأمام بالإتفاقية بين الطرفين في ديسمبر 2007 والذي شمل المصفوفه الجديدة للعمل من قبل الرئاسة والجدول الزمني الجديدة. وعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنيه في يناير 2008 و تبع ذلك تعديل فى الحقائق الوزاريه على النحو المتفق عليه. و أظهر حل هذه الأزمة إرادة الطرفين لتسوية خلافتهما عن طريق التفاوض والتراضي، وبالتالي بيّن صلابه عود عملية السلام. وكما هو الحال دائماً فالكثير يعتمد على المتابعة. والدرس العملي من هذه التجارب وغيرها من الحوادث خلال الفترة الإنتقالية وحتى الآن كان بأن الأهميه الجوهرية تكمن فى التفاهم المتبادل والأخذ والعطاء داخل مؤسسة الرئاسة عندما تنشأ صعوبات في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل، وعندما تدعو الحاجة لإتخاذ إجراءات مشتركة و في الوقت المناسب للتوصل إلى توافق في الاراء. وأحياناً دواعى المسافة و ضغوط الإلتزامات كانت من بين العوامل التي تغل الرئاسة من معالجة القضايا على هذا النحو. وقد شملت المصفوفه والتي تمت الموافقة عليها في ديسمبر 2007 إنشاء لجنة مشتركة دائمة من الطرفين في إطار مؤسسة الرئاسة لتكون بمثابة "فريق عمل يدعم إتخاذ القرار" : وهذه قد تكون وسيلة واحده من بين أخريات لدعم إتخاذ القرار المشترك و تعمل بمثابة جهاز للإبذار المبكر عندما تنشأ مشاكل.

### المفوضيات القومية

قد شكلت عدد من اللجان المستقلة وفقاً لبروتوكول تقاسم السلطة. وهي تشمل مفوضية الرصد والمالية والتخصيص الضريبي(FFAMC)، والمفوضية القومية للخدمة المدنيه (NCSC) ، والمفوضية القومية للخدمة القضائيه (NJSC)، ومفوضية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية. ورغم أن بعض اللجان الكبرى لم يتم بعد تعيينها، إلا أن المفوضية القومية لمراجعة الدستور (NCRC) قد قامت إلى حد كبير بصياغة التشريع الخاص بها (مثلاً المفوضيه القومية للإنتخابات؛ المفوضيه القومية للأراضي؛ ومفوضيه حقوق الإنسان). وفي حالة المجلس لتطوير وتعزيز اللغات القومية، ومجلس الأحزاب السياسية، فقد صدرت القوانين في يناير 2007 ولكنها لم تنفذ حتى الآن .

و الوقت الآن يقتررب بسرعة والذي سيكون منتظر فيه من المفوضية القومية لمراجعة الدستور أن تشرع في مداوات بشأن طرائق التشريع فيما يتعلق بإستفتاء تقرير المصير لشعب جنوب السودان؛ والأعباء التشريعيه التي تفرضها إتفاقية السلام الشامل جد ثقيلة، والدرس من تشريعات مهمة أخرى يشير إلى أن التوصل إلى توافق في الأراء سيستغرق في

أفضل الأحوال وقتاً طويلاً. والإعداد الدقيق المبكر لهذا التشريع سيكون بالتأكيد مطلوباً. ولذلك ينبغي أن يبدأ العمل في هذا قريبا. ومفوضية التقويم والتقدير على استعداد لتيسير الدراسات، على سبيل المثال فيما يتعلق بسوابق في أماكن أخرى، إن كان ذلك مفيداً .

### الخدمة المدنية

ومفوضية الخدمة المدنية القومية فاعلة الآن ولقد حددت آلية لتحقيق عمل إيجابي. ومع ذلك، فإن الإصلاح والتكامل في الخدمة المدنية على الصعيد القومي، الذي يؤثر أيضا على أداء الخدمة المدنية على مستوى الولايات متأخر عن الجدول الزمني. و مفوضية التقويم والتقدير تعتقد أن تشكيل مفوضيات للخدمة المدنية في الولايات وتوفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية في الولايات قد تكونا خطوات مفيدة تكميليه لأية ولاية ترغب في أن تقوم بذلك. والمصروفه التي أتفق عليها الطرفان في ديسمبر 2007 أعادت تأكيد التزامها على نحو مفيد لتحقيق أهداف المشاركة الجنوبيه في وظائف الخدمة المدنية والى تسريع هذه العملية .

### السلطة القضائية

إن المفوضية القومية للخدمة القضائية عاملة الآن وتتلقى الدعم الفني والتدريب من الخارج. وبناءً على توصياتها، فالمحكمة الدستورية والمحكمة القومية العليا، ومحكمة الاستئناف القومية والمحاكم الأخرى قد أنشئت وهي الآن عاملة. والتمثيل المناسب للجنوب في المؤسسات القضائية القومية العليا يظل مسألة هامة تحتاج إلى معالجة .

كما أحرز تقدم أيضاً في وضع نظام قضائي في الجنوب. وقد تم تعيين القضاة إلى المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف ومحاكم على مستوى المحافظات (counties) بجنوب السودان . هذا النظام بدأ العمل ولكن هناك نقص كبير في القضاة المؤهلين وفي القدرات الإدارية. والوجود القضائي يحتاج إلى تعزيز على أرض الواقع لتعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي .

### السلطة التشريعية لجنوب السودان

وقد عقدت السلطة التشريعية لجنوب السودان (SSLA) خمس دورات. ومن بين المبادرات الأخرى فقد شرعت في التصدي لقضايا الفساد الرسمي. ولا تزال مسألة القدرة شأن له تأثير على وتيرة التشريعات، بما في ذلك ما يتعلق بمفوضيات جنوب السودان الأربعة عشر التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في عام 2006 ولكنها لم تخضع للتشريع (المرفق ج) .

### المؤسسات على مستوى الولاية

وقد أعمدت دساتير الولايات الشمالية والجنوبية لجميع الولايات؛ والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جميع

الولايات الخمسة وعشرين بالسودان قد تم انشاؤها وتعيين ولايتها. و تظل مسألة توافق الدستور الوطني المؤقت مع دساتير ولايات جنوب السودان مسألة يتعين حلها. ولكن تم وضع نموذج لدستور ولائي كان محل إتفاق من جانب كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية في جنوب السودان .

التأخير على المستوى الولائي، ولا سيما في الجنوب والمناطق الثلاث، يعني أن عمل المجالس الولائية قد بدأ للتو؛ وترتب على ذلك أن عدم تكون المؤسسات الرئيسية مثل مفوضيات أراضي الولاية و مفوضيات الخدمة المدنية سيعوق التقدم. وسيكون من المهم تحديد الأولويات . ومرة أخرى ، فالقدرة تحتاج إلى تطوير من خلال تقديم الدعم والتدريب .

### ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب

كان من المقرر أن يتم الإنتهاء من تحديد حدود الشمال والجنوب على ما هي عليه في 1/1/1956 قبل الفترة الإنتقالية. ولا يزال يتعين القيام بذلك. وأعمال اللجنة الفنية الخاصة بالحدود بين الشمال والجنوب والمكلفه بإعداد التقرير مع توصيات للرئاسة قد تأخرت جداً. و حالما تودع اللجنة تقريرها فسوف تحتاج مؤسسة الرئاسة إلى بعض الوقت للنظر في توصياتها، و بعد ذلك يجب إتخاذ العمل لترسيم الحدود. التأخير في هذا المضمار له تأثير على تنفيذ إتفاقية السلام الشامل في طائفة واسعة من المجالات، بما فيها إعادة الإنتشار؛ وتقاسم الثروة؛ وتوزيع إيرادات البترول؛ والإنتخابات؛ والدوائر الإنتخابية. ولا يزال الخلاف قائماً على عدة مناطق على طول الحدود وعدم اليقين يسهم في التوتر وإنعدام الأمن .

وقد أجرت اللجنة دراسة إستطلاعية على أرض الواقع في مطلع عام 2007. كما سافرت اللجنة إلى المملكة المتحدة ومصر في يوليو 2007 لمراجعة الخرائط والمحفوظات. و عقدت ورشة عمل في الخرطوم في فبراير 2008 من قبل وحدة بحوث الحدود الدولية من جامعة دورهام (المملكة المتحدة) من أجل المزيد من البحوث وتقديم المشورة الفنية . وستحتاج اللجنة إلى وضع اللمسات الأخيرة وتقديم توصياتها بشأن الحدود إلى الرئاسة في وقت قريب، و من بين أسباب تمكين ترسيم الحدود قبل إجراء الإنتخابات في عام 2009. وبالضرورة سيعمل الطرفان على إيلاء كل المساعدة للجنة في عملها وإتاحة ضمان سلامة الوصول إلى جميع المناطق الواقعة على طول الحدود. و حالما تم ترسيم الحدود فسيكون من المهم أن يضمن أنها لا تصبح خط إنفصال، عن طريق مشاريع التنمية في المنطقة ومن خلال تشجيع التواصل السياسي المحلي، والتجاري عبرها، بل إن السلام وفوائد المصالحة في المنطقة، والتسوية النهائية لمسائل الحدود ستسهم إسهاماً إيجابياً في جعل الوحدة جاذبة.

### تعداد السكان القومي

و لقد تم إجتياز معلم هام بإجراء التعداد القومي للسكان في الفترة من 22 أبريل إلى 5 مايو. وتم تجاوز التأخير الذي كان يمكن حصوله بسبب قلق حكومة جنوب السودان بشأن إقصاء العرق والدين من الإستيبيان، و بشأن الأمن، وعودة النازحين، و التغطية الجغرافية، وإن كان ذلك قد تم في آخر لحظة ومع تحفظات باقيه. و منذ ذلك الحين فقد أعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن القلق بشأن التغطية التي حققها تعداد السكان. والمفوضيات المسؤولة وكذلك الأمم

المتحدة لم تصدر تقييمها و سيستغرق الأمر بضعة أشهر قبل أن تصبح نتائج التعداد معروفة. وسيكون من المهم الإستمرار في التعامل مع هذه العملية والتي هي فيه في جوهرها على هذا الأساس.

### العملية الإنتخابية والتحول الديمقراطي

إن الإنتخابات التي من المفروض عقدها حسب إتفاقية السلام الشامل قبل نهاية السنة الرابعة من الفترة الإنتقالية، أي قبل التاسع من يوليو عام 2009، ولها دور أساسي في عملية التحول الديمقراطي المرسوم في الإتفاقية. والنجاح في إجراء إنتخابات حرة ونزيهة سيكون عنصراً رئيسياً في جعل الوحدة جاذبة ولضمان تملك عملية السلام على نطاق أوسع. والأعمال التحضيرية المتداخلة للإنتخابات متخلفة عن ركب الجدول الزمني إلى حد كبير وهناك حاجة ماسة إلى قوة دافعة جديدة.

والأهم وفي المقام الأول هو الإسراع في إعتقاد قانون الإنتخابات الذي تم تقديمه إلى مؤسسة الرئاسة في شهر مارس من عام 2008. ولقد إجتمعت مفوضية التقييم والتقدير بناءً على مبادره مجموعة عمل تقاسم السلطة يوم 12 يونيو 2008 برئيس المجلس الوطني والقادة من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في المجلس الوطني لمناقشة هذا الأمر. ويقول الطرفان بأن الخلافات المتبقية محدودة. وبالفعل فقد تم حلها في رئاسة الجمهورية، ومشروع القانون المعروض الآن على المجلس الوطني.

ومن جهة أخرى يشير خبراء الأمم المتحدة، إستناداً على الدروس المستفادة في بلدان أخرى، إلى أن الجداول الزمنية الشاملة سوف تنقضى على نحو عاجل إذا لم يعتمد قانون الإنتخابات ولم تشكل المفوضية القومية للإنتخابات هذا الصيف. هذه المفوضية التي يفترض أن تتألف من شخصيات بارزة من المستقلين، الممثلين و الذين من المقرر أن يعينوا في غضون شهر واحد من إقرار القانون. و سيكون دور المفوضيه في التحضير للإنتخابات اللاحقة أمراً حاسماً في رفع مستوى الوعي و الإشراف على العملية المعقدة من التسجيل للإنتخابات على نطاق البلاد.

وستكون هناك حاجة إلى وضع وتنفيذ عناصر أخرى في وقت مبكر قبل الإنتخابات. وبرغم أن قانون الأحزاب السياسية أصبح قانوناً منذ أكثر من عام، فإن مجلس الأحزاب السياسية الذي سيسجل الأحزاب، لم يتم إنشاؤه بعد. و ستكون هناك حاجة إلى إتاحة نتائج التعداد والقرارات فيما يتعلق بالحدود. ولضمان وجود بيئة حرة ونزيهة فسوف يقتضى الأمر أن يكون التشريع بخصوص الأمن والإصلاح الذي تتطلع إليه إتفاقية السلام الشامل في موضعه الصحيح قبل الحملة الإنتخابية. وقد شرع في هذه العملية بالفعل بإجازة قانون الشرطة في يونيو من عام 2008 غير أن القوانين المتعلقة بالأمن والإعلام تنتظر أن تسن. وهناك خطوات يجب القيام بها في وقت قريب بالنسبة للدعم الفني الدولي وكذلك في وقت لاحق بالنسبة للمراقبة .

كل هذا يشير إلى أنه ينبغي أن يركز جهد كبير الآن على التحضير إن كان للإنتخابات أن تجرى في العام المقبل، و أن يتحقق التحول الديمقراطي في الوقت المناسب بما يتفق مع مجمل الأطر الزمنية في إتفاقية السلام الشامل .

## المصالحة الوطنية

وتحاول إتفاقية السلام الشامل أن تشكل، خلال فترة الست سنوات الإنتقاليه، سودان ديمقراطي و لامركزي تلتئم فيه الجراح، ويحترم التنوع وتكون الوحدة جاذبة. والأحكام الواردة في بروتوكول تقاسم السلطة تتداخل كذلك الموجودة في إتفاقية السلام الشامل ككل. عدم وجود حركة إلى الامام في مجال واحد، سينعكس على الآخرين. ومختلف الصلاحيات التي تتمتع بها المستويات المتعدده للحكم يجب أن تحترم، وكذلك يجب أن تحترم حقوق المواطن .

وتحقيق هذه الغاية المعقدة يتطلب تغييراً جذرياً في المواقف و يتطلب روحاً إيجابية من التسامح. وتنص إتفاقية السلام الشامل على وضع برنامج للمصالحة وتضميد للجراح تبادل به حكومة الوحدة الوطني. و الفكرة قد أقرت في المصغوفه التي وضعت في مؤسسة الرئاسة في ديسمبر من عام 2007. وعدم المضي قدما على نمط منتظم يهدد بإدامة المظالم. والهدف من إعادة توجيه الجهد في هذا المجال بعد مضي ثلاث سنوات من الفترة الإنتقاليه، وإعطائها أولويه جديدة، لن يكون لإعادة فتح الجروح ولكن لتطوير الرسائل والبرامج التي تساعد الجميع على مواجهة معاناة الماضي، وأن يضعوها وراءهم لفتح أعينهم على واقع الترابط. وقد يكون من المفيد مطالبة رجال أو(نساء) الدولة الأكبر سناً للمساعدة في هذا الأمر. و يمكن أن تساعد كذلك عملية تعليم ثقافة السلام على المستويين المحلي والقومي على إقامة رؤية مشتركة للمستقبل و ترعى إحساساً بالأهداف المشتركة. و كان سيكون عنصراً ضرورياً في كل هذا توصيل رسائل إيجابيه من جانب الزعماء.

العاصمة القومية ينبغي أن تكون بوتقة للوحدة والمصالحة، على الأقل لأن العديد من الناس من جنوب السودان مقيمين بها. وأعمال مفوضيه حمايه حقوق غير المسلمين في العاصمة القومي، التي انشئت في أبريل 2007، لا تزال في مرحلة مبكره. والعمل من أجل ضمان تمثيل واسع النطاق لشعب السودان في وكالات إنفاذ القانون في العاصمة، المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل، يجب أن تفضى قدماً.

## تقاسم الثروة

هناك الآن تنفيذ جيد للأحكام الواردة في بروتوكول إقتسام الثروة. ويجرى تحويل الإيرادات البترولييه وغير البترولية بانتظام من قبل حكومة الوحدة الوطنية إلى حكومة جنوب السودان. و منذ أن تم التوقيع على إتفاقية السلام الشامل وحتى أبريل من عام 2008 تلقت حكومة جنوب السودان أكثر من 4 مليار دولار أمريكي كإيرادات من حكومة الوحدة الوطنية<sup>1</sup>. وقد شكلت إيرادات إنتاج البترول من منطقة أبيي المتنازع عليها أكبر قضية معلقه؛ ولكن تم الإتفاق على ترتيبات مؤقتة لهذه القضايا وضمنت في خارطة الطريق الخاصة بأبيي في يونيو عام 2008.

ويجري حالياً العمل على تسديد هذه المتأخرات والإتجاه إيجابي. ومع ذلك ، فإن قدرأ أكبر من الشفافية في قطاع البترول، فيما يخص تحويل الإيرادات، و توافر بيانات إنتاج البترول والمبيعات لحكومة جنوب السودان في الوقت المناسب من شأنه

<sup>1</sup>تقارير اللجنة الفنييه المشتركة لرصد صافي إيرادات البترول أبريل 2008

أن يساعد على بناء الثقة والإطمئنان بين الطرفين. وهذا الأمر مطلوب كذلك لتمكين حكومة جنوب السودان من تحسين التخطيط المالي والإدارة النقدية. وهناك الآن توافق على وضع خطة للقضاء على عدم التيقن من تحصيل الإيرادات القومي في الجنوب.

### تقاسم إيرادات البترول

عقب الإتفاق على تعريف مصطلح "صافي الإيرادات من البترول"، الأمر الذي أتاح للطرفين التوصل إلى صيغة لإقتسام إيرادات البترول. أنشأ الآن نظام لحساب صافي إيرادات البترول. ويجري الآن تقسيم وتوزيع الإيرادات على أساس مستمر وفقاً للصيغة المنصوص عليها في بروتوكول تقاسم الثروة التي تنص على أنه، بعد خصم 2 ٪ من صافي الإيرادات للولايات المنتجة للبترول ، فإن صافي الإيرادات من البترول من جنوب السودان يقسم بالتساوي بين حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية. ومع ذلك فإن التحويلات لا يبدو أنها تجري وفقاً لجدول منتظم، مما أدى إلى عدم اليقين حول ما إذا كانت عمليات التحويل تجري في الوقت المناسب. و إذا تم الإتفاق على إجراءات أو جدول زمني بتاريخ محدد للتحويل فإن ذلك من شأنه أن يفعل الكثير لتحسين الثقة بين الطرفين.

ووفقاً للمعلومات التي قدمتها مفوضية تخصيص و مراقبة الإيرادات الماليه (FFAMC)، فإن تخصيص الإيرادات من جانب حكومة الوحدة الوطنية لحكومة جنوب السودان للعام 2007 كان 2,798 مليار جنيه سوداني أو حوالي 1,4 مليار دولار أمريكي. ووفقاً لتقارير اللجنة الفنية المشتركة، فإن تخصيص الإيرادات لحكومة جنوب السودان للأشهر الأربعة الأولى من عام 2008 كان 844,10 مليون دولار أمريكي.<sup>[2]</sup>

### المتأخرات المستحقة لحكومة جنوب السودان

ويجري الآن معالجة مشكلة تحويل المتأخرات القديمه. وإستناداً إلى معلومات قدمتها وحدة البترول فى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (MOFEP) بحكومة جنوب السودان فإن المبلغ السنوي من المتأخرات المستحقة لحكومة جنوب السودان من قبل الحكومة الاتحادية يضحى أصغر فأصغر. غير أن كمية ملموسة من المتأخرات ما زالت قائمة. فبالنسبة لعام 2005، بلغ مجموع المتأخرات 80.6 مليون دولار أمريكي، منها ما يقرب من 44 مليون دولار أمريكي قد سددت قبل 31 يناير 2008. ولعام 2006 هناك 64,2 مليون دولار أمريكي من المتأخرات، منها مبلغ 10 مليون دولار قد تم تسديدها. ولعام 2007 هناك متأخرات تقرب من 32 مليون دولار أمريكي، و المتأخرات لعام 2008 حتى أبريل من ذلك العام كانت أكثر من 28 مليون دولار.<sup>[3]</sup>

### رصد الإنتاج

قد تم إنشاء نظام الرصد للإنتاج اليومي من البترول في كل السودان. ووزارة الطاقة والتعدين تعد التقارير الشهرية عن إنتاج البترول في جنوب السودان، جنباً إلى جنب مع المبالغ المحولة من إيرادات البترول لحكومة جنوب السودان، والتي من ثم تراجع وتجاز فى الإجتماعات الشهرية المنتظمة للجنة الفنية المشتركة (التي تضم ممثلين من كلا الطرفين). ثم تنشر هذه التقارير الشهرية بالإنجليزية، في موقع وزارة الطاقة والتعدين الإلكتروني<sup>[4]</sup>. ومع ذلك، فإن حكومة جنوب السودان لا

<sup>2</sup> الأرقام مأخوذة من تقارير من اللجنة الفنية المشتركة لرصد صافي إيرادات البترول يناير- ابريل 2008  
<sup>3</sup> أرقام وافقت عليها اللجنة المتخصصة المشتركة لرصد وحساب وتقاسم إيرادات البترول

<sup>4</sup> ([http://www.mof.gov.sd/topics\\_show\\_E.php?topic\\_id=1](http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1))

تزال تشعر بالقلق من عدم وجود ما يكفي من الشفافية في عملية الإبلاغ والرصد. هذا القلق يمكن أن يعالج من خلال جعل المعلومات متاحة لحكومة جنوب السودان بطريقة منظمه أكثر أو وفقاً لجدول منتظم. إن إجمالي بيانات إنتاج البترول (والإيرادات) ينبغي أن يكون أيضاً متاحاً بسهولة أكبر لحكومة جنوب السودان، بما يعكس قدراتها التقنية والتي لا تزال في طور النمو. ويمكن إعلان إجمالي أرقام المحاصصه على الملأ، مثلما يحدث في التحاويل الجارية حالياً إلى حكومة جنوب السودان. والإتفاق على كشف صيغة إقتسام الإنتاج وإمميزات البترول لحكومة جنوب السودان المتفق عليه بين حزب المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية لتحرير السودان قد ساعد على تحسين الشفافية. وتدقق المعلومات يمكن أن يتحسن أكثر اذا ما أعارت حكومة جنوب السودان عدداً أكبر من الموظفين إلى وزارة الطاقة والتعدين MEM. و فوق ذلك فإن نشر الأرقام الشامله بما فيها الإيرادات غير البترولية قد يغير من نمط الحوار بخصوص الشفافية و يساعد أكثر على بناء الثقة.

### توظيف أهل الجنوب في قطاع الهيدروكربونات

إتفاقية السلام الشامل وضعت أهدافاً لتوظيف أهل الجنوب للعمل في جميع قطاعات الخدمة المدنية القومية بما فيها قطاع البترول والوزارات ذات الصلة. ولكن لا تزال هناك حاجة خاصة لنقل المزيد من أهل الجنوب إلى وظائف في قطاع الهيدروكربونات. عدم وجودهم هناك قد أدى إلى تفاقم القلق في الجنوب على مدى الشفافية في قطاع البترول وتحويل الأموال. وينبغي معالجة هذا الأمر من خلال توفير التدريب والتمويل لبناء القدرات الفنية في جنوب السودان.

### حساب تثبيت إيرادات البترول (ORSA)

يتفق الطرفان على آلية لمراقبة حساب تثبيت إيرادات البترول ووفقاً على سعر إرشادي سنوي. وهذه عملية مستمرة. غير أنه و لجني الفوائد الكاملة من حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA فمن المستحسن إدارة الحساب على نحو أكثر إنتظاماً. وفي الوقت الراهن، فإن حكومة الوحدة الوطنية تقوم بسحب الأموال من حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA ، و في ذات الوقت تقوم بتخصيص الأموال لحكومة جنوب السودان. و هناك تغيير واحد قيد الإعتبار هو أن يكون تقسيم الأموال المخصصه لحساب تثبيت إيرادات البترول ORSA منذ البداية، عن طريق إيداع الأموال في حسابين منفصلين، واحد لحكومة الوحدة الوطنية والأخر لحكومة جنوب السودان. وكل جانب يكون هو المسؤول بعد ذلك عن إدارة الحساب الخاص به. وهذا من شأنه ان تكون له ميزة السماح لحساب حكومة جنوب السودان أن يحقق فوائد (و هذا غير ممكن في إطار النظام المصرفي الشمالي). كانت هذه القضية قد أحييت لوزارة المالية الإتحادية للحصول على رأى إستشاري بشأن ما إذا كان ذلك ممكناً من الناحية الفنية.

### البترول من منطقة أبيي

تتخذ الاجراءات لنقل حصة إثنين في المئة من صافي إيرادات البترول إلى الولايات المنتجة المعنية على أساس مستمر وعلى النحو المبين في إتفاقية السلام الشامل. ومع ذلك، فإن الحق في الحصول على الإيرادات البترولية لبحر الغزال وأبيي ، وقبائل الدينكا نفوك والمسيريه لم تنشأ نسبة لأن حدود منطقة أبيي لم يتفق عليها. وكان هذا يعني أيضاً أن حق حكومة جنوب السودان في الحصول على إيرادات البترول من منطقة أبيي لم يقر حتى الآن. فالموقف كان و إلى حين التوصل الى إتفاق بشأن خارطة طريق أبيي هو أن إيرادات البترول من منطقة أبيي كان يجري توزيعها من قبل حكومة الوحدة الوطنية إستناداً إلى الوضع الحالي للمنطقة كجزء من الشمال. و قد كان المفهوم هو أنه عندما يجري تنفيذ وضعية أبيي الإداريه الخاصة و ينشأ هيكل إداري، فستجرى حسابات لصافي إيرادات البترول التي كان

ينبغي أن تنقل إلى أبيي منذ بدء إتفاقية السلام الشامل [5]. وكانت رئاسة الجمهوريه قد ذكرت أن أي أموال مستحقة عند إبرام إتفاقية لحدود المنطقة ستدفع جميعها إلى كل الأطراف المعنية. وتنص خارطة طريق أبيي على أن تخصص الآن وفقاً لبروتوكول أبيي إيرادات البترول من حقول البترول في المنطقة المتنازع عليها حتى يتم التحكيم والخضوع لنتائج. بمعنى أن يجرى تقاسمها بين حكومة الوحدة الوطنية، و حكومة جنوب السودان إلى آخره و ينبغي أن يحدث ذلك قريباً جداً.

### المفوضيه القوميـه للبترول

مسؤولية الإشراف العام على قطاع البترول تقع على عاتق المفوضيه القوميـه للبترول (NPC) التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في عام 2005 وقد تم إعتـماد لوائحها الداخلية في 19 أبريل، 2007. وقد تم تشكيل اللجنة الفنية المشتركة للإيرادات البترولية وهي الآن عاملة. أمانة المفوضيه القوميـه للبترول تعمل جزئياً، ولكنها في إنتظار تعيين أعضاء من حكومة جنوب السودان. الأمانة العامة للمفوضيه القوميـه للبترول لديها مكاتب في الخرطوم، وقد عقدت إجتماعاً واحداً في صيف 2007 لتقرر مصير المربع "ب" وقد إجتمعت مرتين في عام 2008 حتى الثامن من مايو عام 2008.

ويقترض أن تضع المفوضيه القوميـه للبترول السياسات والإستراتيجيات والمبادئ التوجيهيه الكفيلة بتطوير وإدارة صناعة البترول. حيث تنشأ المسائل التي ينبغي تناولها من قبل المفوضيه القوميـه للبترول باستمرار. وبالتالي من المهم ان تكون بكامل هيئة موظفيها لجعلها جاهزه للعمل تماما. وعلاوة على ذلك، يوصي بقوة أن على كلا الطرفين البدء بإستخدام المفوضيه القوميـه للبترول على نحو أكثر فعالية.

### إقتسام الإيرادات غير البترولية.

لقد صادف جمع الإيرادات غير البترولية في الجنوب صعوبات لفترة عقب توقيع إتفاقية السلام الشامل على الرغم من أن الطرفين إتفقا على أن قوائم الصلاحيات المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل لا بد من إحترامها. وإعلان رئيس مفوضية تخصيص و مراقبة الإيرادات المالية (FFAMC) في أبريل من عام 2008، بأن الطرفين قاما بتوضيح الإلتباس المتعلق بجمع الإيرادات غير البترولية - وعلى وجه الخصوص الضرائب والرسوم الجمركيه - في الجنوب و قد كان هذا أمر مرحباً به. و كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية انشأتا لجنة مشتركة لإقتسام الإيرادات غير البترولية للإشراف على إقتسام الإيرادات القوميـه التي تجمع في جنوب السودان. وتم الإتفاق على الجهاز، و الوكالة المكلفه بجمع هذه الإيرادات، وكيف لها أن توزع وفقاً لأحكام إتفاقية السلام الشامل. الآليات الضرورية لجمع كامل الإيرادات المستحقة من قبل السلطات المختصة قد أنشئت أيضاً. والتشريع المُمكن الذي يسمح بفرض الضرائب على هذه المصادر هو قيد الإعداد من قبل حكومة جنوب السودان. ولكن المعلومات عن إيرادات الولايات غير متوفره حتى الآن. وإتفاق على جدول زمني (على سبيل المثال، تأريخ محدد من كل شهر) لتحويل الإيرادات من قبل حكومة الوحدة الوطنية إلى حكومة جنوب السودان، كان سيساعد على تخفيف المخاوف بالنسبة لتحويل الإيرادات في الوقت المناسب.

<sup>5</sup> تقرير حقائق لمفوضية التقييم والتقدير ، ص 55 ، باب "المناطق الثلاث"

## مجالات أخرى من بروتوكول إقتسام الثروة

### ملكية الأرض

وكما ذكر في الفصل السابق عن إقتسام السلطة، فإن المفوضية القومية للأراضي التي ستمكن من عملية تطوير القوانين ذات الصلة وتعديلها لإدراج القوانين العرفية والممارسات التقليدية فيها، ولكن لم يتم إنشاؤها بعد. إن عملية بناء الإجماع لدعم مشروع القانون المنبثقة عن مفوضية مراجعة الدستور القومية تجرى على قدم وساق. وعلى الرغم من أن قانون إنشاء مفوضيه للأراضي بجنوب السودان لم يسن بعد، فإن المفوضيه هي واحدة من تلك التي شكلت بموجب مرسوم صادر في عام 2006 (المرفق ب) وجرى تعيين الموظفين.

### إيرادات البترول (التشاور مع المجتمعات المحلية) ؛ عقود البترول الحالية

قد عينت الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعلى النحو المطلوب في إتفاقية السلام الشامل، لجنة فنية منوط بها الحصول على عقود البترول القائمة. وينخرط فريق فنى نرويجى حالياً فى عملية تقييم الأثر الإجتماعى والبيئى من العقود القائمة. وحالما يتم هذا التقرير سيقم من قبل المفوضيه القومية للبترول و أى عمل آخر من المنتظر أن يقام من قبل لجنه فنيه مشتركه مكونه من حكومة الوحدة الوطنيه و حكومة جنوب السودان وفق إختيار المفوضيه القومية للبترول. فإن إتفاقية السلام الشامل تنص على أن الأشخاص الذين أنتهكت حقوقهم بعقود البترول ينبغي أن يكونوا قادرين على البحث عن علاج. و تمضى العملية التى بمقتضاها يمكن للأشخاص المتضررين إلتماس الإنصاف قدماً. وقد أجري بعض التشاور مع و بمشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة الموارد الطبيعیه، ولا سيما البترول. ومع ذلك، فإن برنامج التشاور المنتظم مع المجتمعات المحليه لم يتم حتى الآن تطويره.

### مساواة و تخصيص الإيرادات المحصله على الصعيد القومى.

وقد انشئ صندوق الإيرادات القومى (NRF)، الذى تديره وزارة المالية القومية. فالإيرادات المحصله على الصعيد القومى يجب أن تورد إلى الصندوق، وبعد ذلك مختلف الأسهم الذاهبه إلى حكومة جنوب السودان ومختلف الولايات يجب أن تدفع من الصندوق. كما إتفق الطرفان أيضا على النهج الذى يتيح توجيه نداءات إلى المجتمع الدولي من أجل أموال الجهات المانحة لإعادة الإعمار في جنوب السودان و مجموعة المانحين (الكنسورتيوم) تقي بهذا الدور.

### مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية (FFAMC).

وقد أنشئت مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC بموجب مرسوم رئاسي لرصد التخصيص الرأسي والأفقي على الصعيد القومى، وهى عامله ورئيسها الحالي قد برهن بوضوح أنه على إستعداد للتعاون مع مفوضية التقييم والتقدير. وقد تعاونت مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC مع وزارة المالية القومية فى صياغه بروتوكول يوضح كيفية التفاعل وتبادل المعلومات بين هاتين المؤسستين. وقد وضعت مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC صيغة لتخصيص وتوزيع الدخل و الموارد على المناطق المتضرره من الحرب وكذلك صيغة لتوزيع الإيرادات لجميع الولايات.

و تحتاج مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC الآن أن تقوم حكومات الولايات الجنوبية بتقديم المعلومات التي تطلبها المفوضية. ولدى المؤتمر الوطني NCP مخاوف من أن إنشاء هيئة مستقلة، مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC بجنوب السودان، من قبل حكومة جنوب السودان قد يكون بمثابة تعدي على مهام قومية ولذا غير دستورية. و الحركة الشعبية لتحرير السودان تفقد هذا.

### تقسيم الأصول الحكومية والمعايير المحاسبية

وقد قام الجانبان بتشكيل عدة لجان للقيام بمهمة تقييم وتخصيص الأصول بين مختلف المستويات الحكومية. ولا يزال العمل جارياً في هذه المهمة. وتم إنشاء ديوان المراجعة القومي وديوان المراجعة لجنوب السودان. ورغم ذلك، لم يتم بعد سن التشريعات التمكينية اللازمة لديوان المراجعة بجنوب السودان.

### النظام المصرفي والعملية

لقد تم سن قانون إنشاء نظام مصرفي مزدوج. و عينت الرئاسة مجلس إدارة لبنك السودان المركزي. و تتجسد معايير و شروط الإقتراض التي إعتدها بنك السودان المركزي في القانون المعدل لبنك السودان المركزي. وأعيدت هيكلة بنك السودان المركزي، وأسس مصرف جنوب السودان، و هو الآن عامل. لتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، دعت إتفاقية السلام الشاملة لإنشاء عملة وطنية جديدة. وبناءً على ذلك صدرت العملة الجديدة في 9 يناير 2007، تمت مرحلتها بنجاح تدريجياً و على مدى الفترة المنتهية في 31 أغسطس 2007، وكان ذلك إنجازاً بالغ الأهمية.

### صناديق الإعمار و التنمية

قد أنشأت وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية الصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية (NRDF) ولكنه ليس عامل. و حكومة جنوب السودان أنشأت كذلك صندوق للتنمية والتعمير لجنوب السودان (SSRDF) مع مفوضية للرقابة و هما أيضاً ليستا حتى الآن جاهزتان للعمل بشكل كامل.

أما خارطة الطريق لأبيي فهي تنص على أن تساهم حكومة الوحدة الوطنية بنسبة 50 ٪ و حكومة جنوب السودان بنسبة 25 ٪ من إيراداتهما من حقول البترول في المناطق الواقعة تحت التحكم إلى صندوق الذي ستنشئه الرئاسة لتنمية المناطق الواقعة على طول الحدود الشمالية والجنوبية و لتمويل المشاريع المشتركة و قد أصدر مرسوم رئاسي بهذا الخصوص.

وأنشئت إثنين من الصناديق الإستثمارية المتعددة المانحين (MDTFS) - واحد ذو نطاق قومي، وآخر لجنوب السودان - وقد تم وتشغيلها. (أنظر أيضاً الصفحات 30 - 33 والتي تشمل الدعم الدولي) وأقامت حكومة جنوب السودان نظاماً للرصد والتقييم والمساءلة والشفافية مع إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وديوان العدل الوظيفي، ومجلس المظالم العامة.

### المناطق الثلاث

إن الأمن والتنمية في المناطق الثلاث أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق ضروريان للإستقرار العام والسلام المستدام في السودان. والتنفيذ الناجح لإتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بالمناطق الثلاث هو أمر حيوي لسلامة الإتفاق برمته.

كان ينظر الى أبيي على مر التاريخ على أنها جسر بين الشمال والجنوب. ويمكنها أن تعود سيرتها الأولى هذه مرة أخرى في المستقبل، كمحور للتعاون الإقتصادي والوحدة. ولكنها طوال السنوات الثلاث الماضية كانت مركزاً للخلاف. فبروتوكول أبيي لم ينفذ والخلافات حول الحدود والأمن والإدارة أدت إلى إزدياد حدة التوتر. و القتال العنيف في منتصف مايو عام 2008 بين القوات المسلحة السودانية و الجيش الشعبي لتحرير السودان نجم عنه دمار كبير في مدينة أبيي ونزوح لسكانها و لقاطنى القرى المجاورة. وهذا القتال هو الآن موضوع تحقيق في سياق آليات وقف اطلاق النار.

القتال في مايو المنصرم جعل من الترتيبات الأمنية الجديدة داخل وحول منطقة أبيي أمر لا مفر منه. فهو تسبب في أزمة إنسانية جديدة، بالنظر الى نزوح ما يقدر بنحو خمسين الف شخص. وبيّن بأكثر طريقة صارمه ممكنة الأخطار التي تواجه الشراكة بين طرفي إتفاق السلام الشامل من إستمرار عدم تنفيذ بروتوكول أبيي. و شرع الطرفان فى مفاوضات مكثفة ضمن إطار مؤسسة الرئاسة، مما أدى إلى إتفاق بشأن خارطة طريق لأبيي.

أما البروتوكول المتعلق بجنوب كردفان والنيل الأزرق فقد تم تنفيذه، وكان هناك بعض التقدم الملموس. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في كلتا الولايتين.

وكان هناك توتر متكرر في أجزاء مختلفة من المناطق الثلاث خلال الفترة الإنتقالية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقبائل وجماعات قبلية أو غير قبلية موالية للقوات المسلحة السودانية، وكذلك صراع على المستوى المحلي على إمكانية الوصول إلى المياه والأراضي والرعي. وفي كل المناطق ثلاث هناك حرمان إقتصادي وإنعدام للخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات المياه والصحة والتعليم. ولم تهناً جميع المناطق بالعائدات المنتظرة للسلام بعد. ولم تصل إلا خمسة في المائة فقط من إجمالي التمويل المقدر و المحددة بأنها اللازمة للمناطق الثلاثة على مدى الفترة 2005-2007 من قبل بعثة التقييم المشتركة<sup>6</sup>.

**أبيي**

**بروتوكول أبيي**

بروتوكول أبيي كلف مفوضية حدود أبيي بتحديد وترسيم حدود المنطقة من مشيخات الدينكا نفوك التسع والتي نقلت إلي

<sup>6</sup>التكاليف الإجماليه للمرحلة الاولى، 2005-7 ، من بعثة التقييم المشتركة للتنمية وإعادة الإعمار للمناطق الثلاث كانت تقدر بمبلغ 735 مليون دولار أمريكي؛ إلا أنه وبحلول نهاية عام 2007، ابلغت حكومة الوحدة الوطنية عن 38.7 مليون دولار أمريكي على أنها انفقت؛ تقرير التقييم المشترك للموظفين لمجموعة المانحين الثالثة (كونسورتيوم السودان) ، صفحة 25

كردفان في عام 1905. ولم يتم التصرف على أساس تقرير وتوصيات مفوضية حدود أبيبي التي قدمت إلى الرئاسة في 14 يوليو عام 2005. ويرى حزب المؤتمر الوطني أن مفوضية حدود أبيبي تجاوزت تفويضها، والتقريب لذلك ليس سليماً؛ وتختلف الحركة الشعبية لتحرير السودان ذاكراً بأنه كان قد قدم إلى هيئة الرئاسة على الوجه الصحيح، وينبغي أن ينفذ. وهذا المأزق قد أحبط التقدم على معظم الأحكام الواردة في بروتوكول أبيبي، بما في ذلك إنشاء إدارة وقسمة إيرادات البترول. واجتماع اللجنة السياسية المشتركة رفيعة المستوى بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في مايو من عام 2006 أدى إلى إتفاق بين الطرفين على أربعة خيارات لتسوية مسألة الحدود : (الأول) التوصل إلى حل سياسي؛ (الثاني) دعوة لحضور الخبراء لتقديم/ للدفاع عن التقرير؛ (الثالث) إحالة المسألة للحل من خلال الوسائل القانونية أي إلى المحكمة الدستورية؛ (الرابع) الإحالة إلى التحكيم عن طريق طرف ثالث وافق عليه الجانبان. الخيار الأول كان هو الطريق المفضل، على الرغم من أن أي من الخيارات الأخرى ليس مستبعد من جانب أي من الطرفين.

وإحباط المتزايد إزاء استمرار التأخير في تنفيذ الجزء الأكبر من بروتوكول أبيبي كان واحد من الأسباب التي ذكرت من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لتعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية في أكتوبر من عام 2007. والمسألة لم تحل عندما عادت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حكومة الوحدة الوطنية في ديسمبر عام 2007، غير أن الطرفان بالفعل إتفقا على الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية نهائية؛ كما أنهما وافقا من حيث المبدأ على إقامة إدارة مؤقتة. وإستمر النقاش شاملاً هذه و الحدود المؤقتة وترتيبات تقاسم الثروة، دون نتيجة حتى إندلاع القتال في مايو.

وفي غياب إتفاق وإطلاق وضعية أبيبي الخاصة في إطار البروتوكول، فأجزاء من المنطقة حول أبيبي كانت تدار من خلال ولايتي وارب وجنوب كردفان. وكان التعاون بين الواليين في بعض الأحيان مفيد في حل النزاعات. ولكن تأثرت مدينة أبيبي والمناطق المحيطة بها بعدم وجود رئيس إداري في أبيبي مقبول لكلا الطرفين بالإضافة إلى عدم وجود إدارة متوازنة مقبولة لدى السكان المحليين. وكان يتجلى في غياب الكثير من الخدمات التي تمس الحاجة إليها وفي ظهور أنظمه موازية للشرطة والعدالة.

والفشل في تحريك البروتوكول وفي إنشاء الإدارة أو الحدود كان يعني أيضاً ان صافي إيرادات البترول كما كان ينبغي أن تحول منذ عام 2005 لم يتم تحديدها أو تخصيصها (راجع الصفحة 22 أعلاه). وموارد إضافية ربما كانت متوقعة من صندوق التنمية وإعادة البناء القومي، ولكن هذا الصندوق لم يصبح عاملاً بعد. والأموال من حكومة الوحدة الوطنية للخدمات كانت مرهونة بإقامة إدارة. كل هذا بالطبع كان يعني أن الموارد من أجل السكان المدنيين عرضة لضغوط شديدة، وذلك في وقت كان فيه الأشخاص النازحين من جراء الحرب الأهلية يعودون.

### الأمن في أبيبي

الحالة الأمنية في أبيبي والمناطق المحيطة بها على مدى السنوات الثلاث الماضية كانت معقدة. ففي ظل عدم وجود تحديد للحدود، كل طرف قام بنشر قواته في المناطق المتنازع عليها من جانب الآخر، الأمر الذي أدى حتماً إلى التوتر في نهاية المطاف. والوحدة المشتركة المرتكزة في أبيبي مثل بقية الوحدات المشتركة عانت من نقص في الموارد والتدريب: وهكذا ففي شهر مايو انفجرت الوحدة على نفسها داخلياً عندما نشب القتال. وكونت لجنة غير رسمية لأمن أبيبي (ASC) - غير

رسمية بسبب عدم وجود ادارة لمنطقة أبيي – تشمل قائد اللواء الحادي والثلاثين للقوات المسلحة السودانية، وقائد الوحدة المتكاملة المشتركة (وكان هو من الجيش الشعبي لتحرير السودان) وأعضاء من الشرطة (NIIS)، و المجتمعات المحلية للدينكا، والمسيرييه ، وقد أثبتت فعاليتها في معالجة بعض التهديدات الامنية الوشيكه.

والمناقسة المتزايدة بين قبائل الدينكا نقوك و المسيرييه على الموارد الطبيعيه الشحيحة، والخدمات الأساسية، وحرية المرور خلال مواسم الأمطار والجفاف للناس والماشية قد زاد من تفاقم التوتر. ونجحت جهود المصالحة المحلية في تأمين الإتفاقيات الإيجابية على حقوق الرعي على طول ثلاثة من ممرات الهجره الرعويه الرئيسية - أى الممر الذي يمر بالقرب من هجليج إلى الوحدة؛ والذي يمر حول مدينة أبيي، وذلك الذى يمر حول الميرم. وفي رأي المفوضية ينبغي أن تعطى الأولوية في المستقبل للتوسع في هذه الإتفاقيات، وبذا تعيد تأكيد الحقوق التقليديه للمسيرية لرعي الماشية والتحرك عبر الأراضي والتركيز على سلامة كل من المسيرييه و الناس في المناطق المجاورة لطرق الرعي .

وتم نشر مراقبي بعثة الأمم المتحدة في السودان في منطقة أبيي منذ زمن التوقيع على إتفاق السلام الشامل ولكن حرية تحركهم ظلت مقيدة. وكانت القوات المسلحة السودانية ترى أن المنطقة الواقعة إلى الشمال من مدينة أبيي لم تكن جزءاً من منطقة وقف إطلاق النار ولذلك لا تقع ضمن نطاق تفويض رصد بعثة الامم المتحدة في السودان. والجيش الشعبي لتحرير السودان رد بفرض قيود على حركة بعثة الامم المتحدة في السودان في المنطقة الواقعة جنوب مدينة أبيي. والرفع المتفرق للقيود تم على أرض الواقع ولكن حتى هذه الحرية المؤقتة للتنقل كانت محدودة. وكانت النتيجة أن رصد الصراعات المحتملة والفعليه كان متقطعاً وغير فعال بما في ذلك فى الفترة التي سبقت القتال في مايو. والإحباط الذي يعترى المراقبين العسكريين بالأمم المتحدة والذين إجتمع بهم أعضاء مفوضية التقويم والتقدير اثناء زيارتهم لمنطقة أبيي في 28 مايو كان واضحاً. والقيود المختلفه المفروضة على التنقل وإنعدام الأمن أثرت أيضاً على عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميه الدولية، و عرقلت العمل الإنساني والإنمائي وغيره من أشكال الدعم لسكان أبيي.

### خارطة الطريق: رداً على أزمة أبيي

لقد نوقشت أبيي مراراً وتكراراً في الجلسات العامة لمفوضية التقدير و التقييم في أبريل و مايو و يونيو.وقد عقدت جلسة عامة غير عادية للإستجابة لهذه الازمة في 25 مايو من عام 2008. وفى نفس اليوم، إجتمعت اللجنة السياسييه لوقف إطلاق النار وأنخذت قرارات بشأن الخطوات الأولى لوقف تصاعد الأزمة. ومفوضية التقدير والتقييم قامت ، بما فيها السيد دينغ ألور والسيد درديري محمد احمد واللذان في وقت لاحق وقعا على خارطة طريق أبيي نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى على التوالي، بزياره أبيي و المجلد وأجوك في 28 مايو من عام 2008<sup>7</sup>.

وخارطة الطريق التى اتفق عليها الطرفين في الثامن من يونيو 2008 ينص على نشر لوحدة متكاملة مشتركة جديده وللشرطة بمنطقة أبيي؛ و على إنسحاب القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وعودة اولئك

<sup>7</sup> السجل الشخصي لمنسق الفريق العامل لزيارة المناطق الثلاث متاح في المرفق "د"

الذين أدى القتال إلى نزوحهم؛ واقامة إدارة منطقة أبيي مع الوضع الخاص المنصوص عليها في بروتوكول أبيي<sup>8</sup>. وهذه الخطوات يجب أن تتم في غضون المواعيد النهائية التي تتراوح بين عشرة إلى ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع عليها. وتم الإتفاق على حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في السودان داخل حدود مؤقتة لمنطقة أبي وعلى تحويل الخلاف حول النتائج التي توصلت إليها مفوضية حدود أبيي إلى التحكيم، على أن يتم ترتيبها عن طريق محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. وفي غضون ذلك، وكما سبقت الإشارة إليه في قسم تقاسم الثروة من هذا التقرير، فإن إيرادات بيع البترول من المناطق الخاضعة للتحكيم (اي بما فيها حقول البترول في هجليج التي تقع خارج الحدود المؤقتة) هو أن تخصص وفقاً لبروتوكول أبيي، ونسب مئوية محددة من أسهم حكومة الوحدة الوطنية و حكومة جنوب السودان منها ستذهب إلى مشاريع التنمية والوحدة على طول الحدود بين الشمال والجنوب.

إن خارطة الطريق هي إنجاز هام، وقد تم الوصول إليه داخل مؤسسة الرئاسة بسرعة مثاليه. والمشاكل التي قد ثبت أنها مستعصية لشهور، بل سنوات، قد تمت تسويتها في أيام في روح من الشراكة الضمنية في إتفاقية السلام الشامل. إلا ان المواعيد النهائية لتنفيذ ضيقة جداً (و ذلك أمر ملائم نظراً لحالة التوتر على أرض الواقع ومحنة النازحين). و توجد تفاصيل لا تزال بحاجة الى تسوية. ونفس الشعور بالإلحاح الذي تم الحصول عليه أثناء التفاوض على خارطة الطريق هو الآن بحاجة الى الإستدامه خلال فترة التنفيذ.

وعلى الجانب الأمني لخارطة الطريق فمن المفيد الاعتراف بالحاجة إلى الدروس التي يمكن إستخلاصها من تجربته في الماضي مع الوحدات المشتركة. فالوحدة المشتركة الجديدة التي يجري نشرها الآن في أبيي، والمسؤوله عن الأمن في جميع أنحاء المنطقة، تحتاج إلى أن تتكامل حقاً. وهي ستكون في حاجة إلى الحصول على الدعم السخي فيما يتعلق بالمعدات والتدريب إذا أريد لها ان تكون فعالة. و بعثة الأمم المتحدة في السودان سوف تحتاج الى العمل بشكل وثيق جداً في دعم الوحدة المشتركة على أرض الواقع، وإلى أن تكون ناشطة في ممارسة تفويضها. حرية حركتها داخل المنطقة يجب أن تكون حقاً غير مقيد. وقد تحتاج لأفراد جدد بالنظر الى ما هو في الواقع تعزيز لدورها ولمنطقة عملياتها. سوف يحتاج الطرفان الى إبداء المرونة فيما يتعلق بتكوين إدارة أبيي. نظراً إلى الخبرة المؤخره الأولوية الحقيقية ينبغي أن توضع في الإعتبار لجهود المصالحة التي تشمل الدينكا نفوك و المسيريه. واخيراً، فإن الطرفين قد إختارا التحكيم بوصفه وسيلة لتسوية نزاعهما حول النتائج التي توصلت إليها مفوضية حدود أبيي، وإنه سيكون من الخطأ إستباق تلك العملية. ولكن عند حسم قضايا التنفيذ الحاليه قد يرغب الطرفان أيضا في مناقشة قضايا المدى الطويل و الترتيبات المنفصلة في خارطة الطريق بخصوص الأرض وتقاسم الثروة يمكن أن تشكل نموذجاً للمستقبل.

أعضاء المجتمع الدولي قد رحبوا ترحيباً حاراً بخارطة الطريق. والدعم الدولي لإعادة الإعمار وعودة النازحين داخليا من الواضح انها ستكون مهمة. ولكن هناك إستعداد أيضاً، بما في ذلك من قبل أعضاء مفوضية التقويم والتقدير للمساعدة بطرق أخرى. وتوصي المفوضية بشدة ان على الطرفان الإستفادة من الدعم المقدم من الجهات المانحة لدعم الوحدة المشتركة. والمساعدة القانونية فيما يتعلق باعداد للتحكيم هي مجال آخر الذي الشركاء الدوليين قد يكونوا قادرين فيه على تقديم المساعدة.

<sup>8</sup> خارطة طريق أبيي في المرفق "ه"

## ولايته جنوب كردفان والنيل الأزرق

وكما أشير سابقاً، كان هناك تقدم في تنفيذ بروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق. قد تم تعيين الولاة و نوابهم في كلتا الولايتين، وتم إنشاء الهيئة التنفيذية والمجالس التشريعية للولايات، والدساتير المعتمدة وغيرها من المؤسسات ثبتت. كلتا الولايتان تم تمثيلهما على الصعيد القومي. وعلى النحو المنصوص عليه في إتفاقية السلام الشامل، ففي يوليو من عام 2007 أستبدل أول حاكم رشحته الحركة الشعبية لتحرير السودان لجنوب كردفان بمرشح من حزب المؤتمر الوطني وكذلك أستبدل أول حاكم للنيل الأزرق من المؤتمر الوطني بمرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان.

أحد العناصر الرئيسية لبروتوكول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق هو الحكم، بوصفه حق ديمقراطي، لعملية المشاوره الشعبيه للسماح لشعب كلتا الولايتين بالتعبير عن آرائهم بشأن خطة العمل الشامله. والحدود الزمنية لذلك هي الآن قصيرة. وتوافر الإعلام من أجل زيادة الفهم الشعبي لإتفاقية السلام الشامل وماذا يعنى تنفيذه للولايتين سيكون أمراً هاماً. والبدایة قد أحرزت مع تعيين مفوضيتى التقدير والتقييم فى كلتا الولايتين أواخر عام 2007. والمفوضيه المستقلة والتي سنتشأ بواسطة مؤسسة الرئاسة تحتاج الآن إلى أن يتم تشكيلها.

وفى إنتظار التسريح أو الدمج فإن بعض قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعناصر من الجماعات المسلحه الأخرى، لا تزال موجودة في أجزاء من جنوب كردفان. وعدم إعادة الاعمار والتنمية له أثر سلبي على التكامل والأمن. و لتحقيق الإستقرار على نطاق أوسع فالتهميش التاريخي للنوبة بحاجة إلى معالجة.

ونتيجة للتأخير في تشكيل حكومة الولاية وفى إعتداد الدستور في ولايتي جنوب كردفان كان يعنى أنه لم يكن لدى السلطة التشريعيه هناك وقت كاف لترك تأثير كبير ولنفس السبب لم تنفق الميزانيات هناك بكفاءه وفي الوقت المحدد. و كلتا الولايتان مثلتان فى مفوضيه تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية، ولكنها تواجه تحديات القدرة التي تفرضها اللامركزية السياسية و المالية. ولقد إتفق الطرفان في البروتوكول على أن خمسة وسبعين في المئة من إجمالي الأموال التي ستتاح من الصندوق القومي للإعمار والتنمية ستخصص للمناطق المتأثره بالحرب، ومن بينها بصفة خاصه جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ ولكن كما سبقت الإشارة فإن الصندوق ليس عامل بعد. والمفروض أن الرئاسة أيضا تعمل على تخصيص مبالغ من المال إلى كل ولاية من الولايتين. ومن المأمول الآن أن يكون، كما هو الحال في أبيي، التمويل المطلوب متاحاً بسرعه و لكلا الولايتين.

التمثيل العادل للأطراف والمجتمعات المحلية قد تقدم في أعلى هيكل الحكومة في كل من الولايتين ولكن بصورة أقل في المؤسسات على الصعيد المحلي او على مستوى المحليات. ولتشجيع الشمول في الولايتين على حد سواء، فهناك حاجة لإنشاء مفوضيات الخدمة المدنيه و لمضي التكامل قدماً في مجال الخدمة المدنيه. ومن المهم أيضا الإسراع في المضي قدماً في إصلاح الشرطة، بما في ذلك الجمع بين الأجهزة الموازيه و المختلفه. و فى الوقت الذى تزيد فيه الجهود لإنشاء شرطة الولايتين سيكون من المهم ضمان أنها ممثلة للسكان المحليين. في كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق هناك

منافسة قوية على الأراضي بين الرعاة، والمجتمعات المحلية المستقرة والعائدين. ولقد إتفق الطرفان في الولايتين على أن إنشاء مفوضيتي أراضي مكلفتين، ضمن أمور أخرى، بمراجعة عقود إيجارات الأراضي القائمة، وهي من الأولويات. ووفقاً لإتفاقية السلام الشامل، فإن مفوضيات الأراضي الولايتيه يمكن أن تشكل في وقت سابق لإنشاء المفوضية القومية للأراضي، بحيث أن التأخير في إنشاء هذه الاخيره لن يؤثر على المستوى الولايتي. وقضايا إمكانية الحصول على و ملكية الأراضي هي دائماً معقدة وتتطلب مجهوداً على المدى الطويل: الأمل معقود على أن يبدأ العمل بشأن هذه المساله في أقرب وقت ممكن.

## الأمن

إن الإنجاز الأهم لإتفاقية السلام الشامل هو أن الحرب الأهليه بين الشمال والجنوب والتي كانت تبدو مستعصيه على الحل قد إنتهت وأنه خلال السنوات الثلاث الماضيه عمّ السلام. وهذا قد دعم بعدد من الاصلاحات والتدابير الامنيه. وقد تم تشكيل الوحدات المشتركة وهي تتشارك في المواقع ولقد أحرز تقدم كبير في إعادة الإنتشار و كذلك في دمج ونزع سلاح المجموعات المسلحه الأخرى. وأتخذت أيضاً خطوات أولى ملموسة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. هذه إنجازات هامة و تعتبر أساسية لنجاح تنفيذ إتفاقية السلام الشامل. و مع ذلك هناك تحديات هامة التي لا يزال يتعين التصدي لها. فالوحدات المشتركة بحاجة إلى قدر أكبر من الدعم والإهتمام و هناك إستمرار لإنعدام الأمن في أجزاء كثيرة من الجنوب وصراع متقطع في المناطق الثلاث يحتاج إلى معالجة؛ و إعادة الإنتشار يتعين استكماله؛ و وتيرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تحتاج إلى التسريع، و إصلاح قطاع الأمن بشكل عام بحاجة إلى المضي قدماً .

## ترتيبات وقف إطلاق النار

الترتيبات المؤسسيه ذات الصلة بوقف إطلاق النار والمراقبة نفذت وتعمل بشكل جيد. الفرق العسكرية المشتركة وقد أنشئت لتقديم تقارير إلى كل واحد من اللجان العسكرية المشتركة الست للمناطق. وهي بالتالي تقدم تقاريرها إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والقوات المسلحه والجيش الشعبي لتحرير السودان ممثلة في كل من هذه الهيئات. وقد كانت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار فعالة في حل النزاعات وإضطلعت بدور قيادي في حل الصراع في ملكال في نوفمبر من عام 2006. كما أنها ناشطه في إصدار تقارير رسمية إلى المفوضيه السياسيه لوقف إطلاق النار، الأمر الذي ساهم في بناء الثقة بين الطرفين : كل من المفوضيه السياسيه لوقف إطلاق النار و اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار كانت تتشارك بنشاط في مايو عام 2008 في الجهود الراميه لوقف تصاعد وحسم الصراع في منطقة أبيي. و المفوضيه السياسيه لوقف إطلاق النار ترفع تقاريرها إلى الرئاسة. ومجلس الدفاع المشترك يشرف على تنفيذ الترتيبات الامنيه كما يشرف أيضاً على نشر الوحدات المشتركة.

ولم تبلغ بعثة الأمم المتحدة في السودان عن أي إنتهاكات لوقف اطلاق النار بين القوات المسلحه السودانيه والجيش الشعبي

لتحرير السودان في الفترة من يوليو 2006 إلى مايو 2008، وهو دليل مرحبٌ به على أن هناك إمتثالاً لإتفاقية السلام الشامل من حيث المبدأ لحل المشاكل عن طريق الحوار والإرادة السياسية. ومع ذلك فالقتال في أبيي في مايو من عام 2008 بمثابة تذكرة حاده جدا بالخطر المستمر من إستئناف الصراع بينهما في المناطق الواقعة على طول الحدود. وضمان حرية الحركة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، كما سبق ذكره في القسم السابق، فضلاً عن إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى المناطق الساخنة المحتملة ستساعد على إحتواء هذا الخطر.

ومع ذلك إستمر وقوع قتال عنيف بين الجماعات/العناصر المسلحة من المسيريه المواليه للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ما زالت تحدث خلال الفترة قيد المراجعة في المناطق الواقعة جنوب مدينة أبيي والمتاخله بين جنوب كردفان وبحر الغزال وقرب خرسانه. وكان هناك أيضاً إستمرار لأعمال العنف الذي يتضمن الأفراد المسلحين في المناطق الإنتقالية وفي أنحاء مختلفة من جنوب السودان. وفي حين أن مثل هذه المشاكل لا تزال تتواصل فلا يمكن أن يقال أن الأمن الكامل بين الشمال والجنوب قد تحقق. وفي مثل هذا الوضع تحتاج الفرق العسكرية المشتركة لأن تمنح إمكانية الوصول الكامل في المناطق الثلاث على وجه الخصوص، لكي تصبح فعالة تماماً. و تواجد الأمم المتحدة في مجلس الدفاع المشترك عند مناقشة الوحدات المشتركة ومسائل أخرى و التي مجلس الدفاع المشترك يوافق على أنها تخص بعثة الأمم المتحدة في السودان من شأنه أن يساعد إلى حد كبير على ضمان الشفافية الكاملة في صنع القرار الأمني وفي تعزيز التنسيق بين بعثة الامم المتحدة في السودان والطرفين.

### وضعية المجموعات المسلحة الأخرى

وقد أحرز تقدم كبير في مجال دمج المجموعات المسلحة الأخرى على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية. و ذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن جميع المجموعات المسلحة الأخرى تم الآن دمجها وقد سلمت القوائم الإسميه إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. كما أعلنت القوات المسلحة السودانية أنها قد أدمجت أو نزعت سلاح جميع المجموعات المسلحة الأخرى المواليه في السابق. هذا الإدعاء قد فند من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان قد أكدت أن واحده على الأقل من المجموعات المسلحة الأخرى قد شاركت في مقاتلة عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان. والقوات المسلحة السودانية تذكر أن وجود جماعات إلى الشمال من "خط الحدود الحالية" يقع خارج نطاق إتفاقية السلام الشامل - على الرغم من أن إتفاقية السلام الشامل تنص على أن ليس من مجموعة مسلحه متحالفة مع أي من الطرفين يتم السماح لها بالعمل خارج القوتين .

### إعادة الإنتشار

الأمم المتحدة أكدت أن أرقام إعادة إنتشار القوات المسلحة السودانية على كلا جانبي "خط الحدود الحالية" في أبريل 2008 كان ما يقرب من 98 ٪ في المائة. ونظرا للإختلافات في مستوى الفئات مثل الفارين وأولئك اللذين في إجازة، فإن هذا الرقم يمثل إعادة الإنتشار الكامل للقوات المسلحة السودانية. وقياس إعادة إنتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان مستمر ويشمل إعادة العد المتكرر للقوات في المناطق التي عينت للتجمع. ونظرا لعدد الجنود في العطلة أو طريحي المستشفيات

في أي وقت من الأوقات، لذلك فقد تراوحت أعداد التحقق. ومع ذلك، فإن الرقم الرسمي لإعادة إنتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان في ابريل عام 2008 وقف عند أقل من أحد عشر في المائة .

والحركة الشعبية لتحرير السودان تطرح عدة أسباب لإنخفاض رقم إعادة الإنتشار من بينها التأخير في رسم الحدود بين الشمال والجنوب، و حزب المؤتمر الوطني يعارض ذلك. ومن المهم أن تستكمل عملية إعادة الإنتشار. وفي أعقاب القتال الذي نشب في مايو، فإن إعادة نشر قوات الجانبين بعيداً عن منطقة أبيي هو متفق عليه الآن .

### وضع الوحدات المشتركة

إن نشر الوحدات المشتركة الفاعلة عسكرياً أمر أساسي لإكمال إتفاقية السلام الشامل والترتيبات الأمنية. إذ أنهم لن يشكلوا نواة الجيش القومي في المستقبل فحسب، بل إن لهذه الوحدات قيمة رمزية هامة بوصفها تعبيراً عن التعاون بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وهي تمكن الطرفين من الحفاظ على وجود عسكري مشترك في المناطق الإستراتيجية حيث إنعدام الثقة يجعل من الصعب على أيهما أن ينسحب إنسحاباً كاملاً. وإذا ما شكلت على النحو الصحيح، ودربت وجهزت ونشرت على النحو المتوخى أصلاً، فإن الوحدات المشتركة من شأنها أيضاً أن تكون قادرة على تقديم الدعم لتنظيم الإنتخابات والإستفتاءين وتلعب دوراً إيجابياً في التنفيذ المفصل لبرامج نزع السلاح و التسريح وإعادة الدمج . و يمكنها أن تشكل الوسيلة التي من خلالها يمكن مواصلة بناء الثقة بين الطرفين وبناء رؤية مشتركة للمستقبل.

لقد تم إحراز تقدم جيد في إنشاء الوحدات المشتركة، برغم أن هناك قدراً كبيراً لا يزال يتعين القيام به إذا أريد لها ان تكون مدمجة حقاً. فما يتجاوز خمسة وثمانون في المائة من العدد الإجمالي للجنود الأفراد المخول لهم في اطار إتفاقية السلام الشامل بالإنضمام إلى الوحدات المشتركة قد تم نشرهم في الوحدات المخصصة لهم. والقوة التي يبلغ مجموعها نحو 39,000 جندي، هي الآن مقسمة بالتساوي بين أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، و جميع الوحدات قد تم تشكيلها و معظمها قد نشر. وتشمل مركز قيادة الوحدات المشتركة في جوبا، وخمسة مراكز قيادة فرقة وإثني عشر مركز قيادة لواء. و الكتائب السبع و الأربعين المكلفة بمهمة الأمن، هي منتشرة الآن في الخرطوم، و المناطق ثلاث وفي معظم أنحاء الجنوب .

وقد حققت الوحدات المشتركة بعض النجاح العملي. وتقوم بدوريات مشتركة في عدد من المدن و بتكليف من لالة الولايات بالمهام الأمنية، بما في ذلك أمن المنشآت البترولية. و نشر الوحدة المشتركة/ المدمجة لإزالة الألغام وتطهير خط السكك الحديدية بابنوسه- واو (445 كلم) الذي يربط شمال السودان وجنوبه قد شكل نجاحاً على وجه الخصوص. وبالرغم من هذه الانجازات ، فإن الإفتقار الى الموارد والتدريب قد منع تطور الوحدات المشتركة إلى وحدات عسكرية فعالة ومتكاملة. وبالفعل ، بدلاً من التصرف على أنها اعمدة لدعم إتفاقية السلام الشامل، فإفتقار هذه الوحدات للموارد يشكل تهديداً محتملاً لتنفيذ الإتفاقية.

والحاجة الملحة إلى مزيد من الدعم للوحدات المشتركة كانت واضحة لمجموعة العمل الخاصة بالأمن في مفوضية التقويم والتقدير أثناء زيارتها إلى بنينيو وجوبا في مارس من عام 2008. و تفتقر الوحدات المشتركة إلى فرص الحصول على المياه العذبة، مما يؤدي إلى حالات التيفوئيد، وعدم الانتشار في بعض المناطق و الإنسحاب بعد الإنتشار الأولي في مجالات أخرى. وصعوبة الوصول إلى المياه الشحيحة أيضا من المحتمل أن يتسبب في صراع مع المجتمعات المحلية. و البنية التحتية، بما في ذلك السكن، والمرافق الصحية غير كافية وبالتالي فالمرافق الصحية رديئة. و بلغت مجموعة العمل في مستشفى الوحدة المشتركة في جوبا عن أن مستويات الملاريا والتيفوئيد وفيروس نقص المناعة البشرية داخل الوحدات المشتركة هي أقل بقليل من مستوى الوباء. و ليس لأي وحدة أي مركبة أو نظم الاتصالات، مما جعلها غير فعالة وغير قادرة عمليا على إخلاء الحالات الطبية الخطيرة. و الوحدات ليست قادرة على الإضطلاع بالتدريب الأساسي والخمول بسبب انخفاض الروح المعنوية والعصيان. و مركز قيادة الوحدات المشتركة/ المدمجة ليس قادراً ممارسة القيادة والإدارة على الوجه الصحيح بسبب عدم وجود معدات الاتصالات ومرافق مكتبية فعالة. النقل هو أيضا قضية هنا، ولكنها ليست خطيرة كما هي على مستوى الألوية والكتائب. وخلصت مجموعة العمل إلى أنه ما لم تتخذ إجراءات لتصحيح أوجه القصور هذه، فالصراع يمكن أن ينشب في داخل الوحدات المشتركة ويتصاعد في الجنوب. الانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار في ملكال في نوفمبر 2006 عندما عناصر من الوحدات المشتركة قاتلوا بعضهم بعضاً، وفي أبيي في مايو 2008 عندما تحت الاجهاد الناجم عن الصراع انفجرت الوحدة المشتركة داخليا و أعضائها أيضاً حاربوا بعضهم البعض، وكان ذلك بمثابة تذكرة على نطاق أوسع بهذا الخطر .

وبموجب أحكام إتفاقية السلام الشامل، فإن حكومة الوحدة الوطنية ملزمة بتمويل الوحدات المشتركة، بدعم من المجتمع الدولي. وقد أفرجت حكومة الوحدة الوطنية عن ما يكفي من الأموال لدفع المرتبات وتوفير الزي الرسمي، ولكنها قد أنفقت فقط حوالي أربعين في المائة من تخصيص ميزانيه الوحدات المشتركة لعام 2007. وهي مسأله ذات أولويه فإنه من المطلوب الإفراج عن المخصصات كاملة. و عدم وجود الإراده السياسية والثقة بين الطرفين ساهمت في تأخير نشر الوحدات المشتركة. والآن وقد فتح الطرفان الباب، خلال الأشهر الستة الماضية، أمام مزيد من الدعم الدولي و من بعثة الامم المتحدة في السودان، هناك فرصة للأخريين على ان يفعلوا المزيد جراء ذلك. وبعثة الأمم المتحدة في السودان، التي كُلفت بدعم الوحدات المشتركة، يمكنها بذل المزيد من الجهود في حدود ما لديها من الأصول القائمة. ويمكن أن تشمل المساعدة الدعم الهندسي لتحسين البنية التحتية الأساسية، وتدريب الكوادر. و أنجزت البداية مع إنشاء خلية لدعم الوحدات المشتركة في بعثة الأمم المتحدة في السودان و التي من خلالها يمكن توجيه الدعم. وينبغي للمجتمع الدولي الإستجابة للحاجة إلى "الحل السريع" غير المكلف و ذو الأثر الكبير، و لبرنامج التدريب طويل المدى مع توفير الموارد. وكما سبقت الإشارة إليه فإن المساعدة في هذا الصدد إلى الوحدة المشتركة/ المدمجة الجديدة في أبيي سوف تكون لها أهمية خاصة .

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

إن برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أمر أساسي لتنمية القوة المسلحة ذات الحجم المناسب والكفاءة والخاضعة للمساءلة الديمقراطية. وهذا من شأنه أيضا أن يزيل مصدراً محتملاً لعدم الإستقرار في المستقبل، ويلبي واجب أخلاقي تجاه المقاتلين السابقين ومن يعولونهم - لا سيما المجموعات ذات الإحتياجات الخاصة (المعاقين والنساء والأطفال

الجنود السابقين) - وتخفيف بعض من الضغط المعوق في الميزانية الحالية في كل من الشمال والجنوب. لكن النجاح سيتوقف على نهج متماسك متكامل وجيد التخطيط والتمويل. وإبلاء إهتمام خاص ينبغي أن يوضع في الاعتبار للتنفيذ في أجزاء من المناطق الثلاث بالنظر إلى التوتر الذي ساد هناك.

والتقدم المحرز على مدى السنتين الماضيتين قد كان مقيداً جزئياً بالمشاكل التنظيمية في الوحدة المتكاملة المدمجة بالأمم المتحدة وعدم وجود المشاركة السياسية. وقد تم حل هذه المشاكل خلال الأشهر الستة الماضية و تم إحراز تقدم ملموس حتى الآن. وكان ذلك ملحوظاً بشكل خاص على الصعيد السياسي. ومجلس التنسيق القومي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج قد إنعقد و إجتماعات التنسيق المشترك بين مفوضيات الشمال والجنوب تجري الآن بانتظام. وقد تم إستكمال هذا بتشكيل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التوجيهية بالأمم المتحدة. و إنعقد إجتماع مائدة مستديرة ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والذي جمع بين حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والأمم المتحدة والجهات المانحة في التاسع من أبريل و قد تمخض عن عدة توصيات واضحة بشأن كيفية المضي قدماً.

وقد إعتد مجلس التنسيق القومي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج إستراتيجية قومية، وان كان هناك عدد قليل من قضايا السياسة العامة لا تزال معلقة، وقد وافق المجلس على سياسة إعادة الدمج. والأهم هو التوصل إلى إتفاقية على الحجم والنطاق المتعدد السنوات لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وهذا سيستهدف 180,000 من الأفراد (مقسمين بالتساوي بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان) في المناطق التي تشملها إتفاقية السلام الشامل على مدى أربع سنوات. الجيش الشعبي لتحرير السودان قد سجل بالفعل أكثر من 25,000 مرشحاً والقوات المسلحة السودانية ما يقرب من 26,000. وتشمل هذه الأرقام أعداداً كبيرة من مجموعات نوى الإحتياجات الخاصة - 5,284 من النساء و 17,000 من المقاتلين المعوقين. وفي حين أن معايير الأهلية قد وضعت في الإستراتيجية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فسيكون من الضروري أن تقدم إلى المجتمع الدولي عملية إختيار واضحة لمرشحي نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وعلى وجه الخصوص، يجب ان يكون هناك حكم في موضعه الصحيح من شأنه أن يجرّد الأفراد الذين يحصلون على المعاشات التقاعدية من أن يتلقوا أيضاً (بالتناسب) إستحقاقات إعادة الدمج.

وقد إقتُرحت الأمم المتحدة أواخر سنة 2008 كتأريخ بداية واقعي لتقديم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الذي سيأتى في الوقت المناسب لتقوية تنفيذ إتفاقية السلام الشامل. لذا فإن الوقت قصير. وهناك حاجة ملحة للإتفاق على موعد لبدء مرحلة التسريح. وسيكون من المهم أن يكون هناك بالإضافة إلى ذلك برامج فعالة لإعادة الدمج في مرحله متقدمه من التطوير والتمويل لها متاح من أجل تفادي خطر حدوث فجوة كبيرة بين التسريح وإعادة الدمج. وتبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج 566 مليون دولار أمريكي؛ مع حوالي 430 مليون دولار لإعادة الدمج وحوالي 136 مليون دولار لنزع السلاح والتسريح. وقد تم التوصل إلى إتفاقية على نصيب الفرد بتكلفة 3000 دولار أمريكي، من حيث تقدير الحكومة لإحتياجات وإعادة الدمج. من هذا المبلغ 1750 دولار أمريكي مفترض أنها تكاليف الدعم الفردي للمقاتلين السابقين والذي تموله الجهات المانحة إلى حد كبير. وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان سوف تسهمان بنسبة مئوية معينة وستبحثان عن تمويل لما تبقى من 1250 دولار أمريكي. و بالإضافة إلى المبلغ المطلوب لدعم الأفراد المقاتلين السابقين، فالدعم أيضا مطلوب لتوفير مبلغ 550 مليون دولار لأمن المجتمعات وبرنامج

الأسلحة في الولايات الشمالية و 62 مليون دولار أمريكي لحزمة التنمية القائمة علي قاعدة مجتمعية في الجنوب: و لكن هذه البرامج هي في مرحله باكره من التطوير في الوقت الحاضر.

التقدير الإجمالي الحالي لجميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مرتفع للغاية وسوف يتنافس مع غيره من أولويات التمويل في السودان. وسيكون من المهم ضمان أن لا تتداخل عناصر من البرامج القائمة علي قاعدة مجتمعية مع غيرها من جهود الإنعاش والتنمية. وتنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج سوف يحتاج إلى إدراج ما يكفي من القدرة التخطيطية والإدارية. و سيكون من المهمّ الإشراف الرسمى للوزارات المعنية في وضع وصياغة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وعموماً لقد تمّ تقديم ملحوظ في تطوير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في الأشهر الأخيرة و في 25 يونيو وقعت حكومة الوحدة الوطنية و حكومة جنوب السودان و الأمم المتحدة في جنيف وثيقة مشروع متعددة السنوات للجزء الخاص بإعادة الدمج من البرنامج. ووصلت كذلك إلى إتفاق بخصوص آلية التمويل لإستلام المساهمات. إن إبرام هذه الوثيقة التي تغطي جانب مهم من تنفيذ إتفاقية السلام الشامل يعتبر خطوة مهمة إلى الأمام. و لكن تبقى بعض التحديات بما فيها بالنسبة إلى إجراءات التسريح وبناء القدرات في الهيئات القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

### الدعم الدولي لإتفاقية السلام الشامل

لقد تجلى إهتمام المجتمع الدولي ودعمه لإتفاقية السلام الشامل في نيفاشا. ففي فاتحة هذه الإتفاقية أطلق الطرفان نداءً لمواصلة تقديم الدعم إبان تنفيذها. وقد أوجدت نيفاشا توقعات متعلقة بدور المجتمع الدولي في عملية التنفيذ فضلاً عن دور طرفي الإتفاقية.

و مراراً وتكراراً منذ ذلك الحين شدد مجلس الأمن، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، والإتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي، من بين آخرين، على تأييدهم للتنفيذ الكامل. وقد تلقى هذا الدعم ترجمة عملية و حيوية عن طريق بعثة الأمم المتحدة في السودان و من خلال المساعدة المالية والفنية، بما في ذلك و بصورة حاسمة تلكم التي شرعت فيها بعثة التقييم المشتركة (الجام) وأول إجتماع لمجموعة المانحين في أوسلو. وقد أنعكست أيضاً في تواصل المشاركة النشطة في أعمال مفوضية التقييم والتقدير من جانب الحكومات والمنظمات الدولية الأعضاء أو المراقبين.

وليس الغرض من هذا التقرير تكرار تحليل المساعدات الدولية والذي كان قد أجرى في أماكن أخرى في الأشهر الأخيرة من النصف الأول من الفترة الإنتقالية أو لتحليل تأثير المطالب الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالوضع في دارفور، على مثل هذه المساعدة؛ أو تحليل دور بعثة الأمم المتحدة في السودان. فهي قضايا تغطي كاملة في تقييم الهيئة المشتركة للموظفين والتقرير المشترك المقدم من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، هذه التقارير المعدة للإجتماع الثالث لمجموعة المانحين في أوسلو؛ وفي تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن ذات الصلة بإتفاقية السلام الشامل

والمعلقة بالإيفاء بتفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان، وآخرها هو الذي قدم في 22 أبريل 2008. وإنما الغرض من هذا الجزء من التقرير هو التأكيد على أهمية الدعم المستمر في الفترة المقبلة، وأيضا تسليط الضوء على الأولويات ذات الأهمية الخاصة بأهداف التقييم.

ومن حيث المساعدات فقد كانت هناك مقترحات لبرامج الإنعاش المبكر والتنمية من وكالات دولية ومن حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان معروضة على إجتماع مجموعة المانحين الثالث في أوغلو. وهذه البرامج، إذا ما مولت، ينبغي أن يكون لها تأثير حقيقي على التصورات بعدم وجود عائد للسلام – هذه التصورات التي غذيت جزئياً على الأقل من جراء التأخير في صرف المساعدات المتعهد بها أصلاً من قبيل الصناديق الإستثنائية متعددة المانحين و التركيز الذي لا مفر منه على بناء القدرات والمساعدة الإنسانية في الجنوب. فحوالي 4,8 مليار دولار أمريكي تم التعهد بها في آخر إجتماع لمجموعة المانحين في أوغلو. وإستمرار التباين الشديد في مستوى التنمية بين مختلف الأقاليم، وضعف أداء السودان قياساً بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والدور المحوري لإتفاقية السلام الشامل لتحقيق السلام في البلاد ككل تجعل من المساعدات الدولية السخية أمراً ملحاً لدعم التنفيذ في النصف الثاني من الفترة الإنتقالية.

وكما سبق أن أفتُرح في هذا التقرير فإن المجالات ذات الأولوية لمثل هذه المساعدات و التي هي ذات أهمية خاصة بالنسبة لأهداف هذا التقييم تشمل الإنتخابات المقرر إجراؤها في العام القادم فعندها ستكون هناك حاجة لمساعدات كبيرة جداً، سواء أن كانت تقنيه أو مادية على حد سواء، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، و الوحدات المتكاملة المشتركة، والتمويل سواء أن كان وطنياً أو دولياً، للخدمات و لمشاريع التنمية في المناطق الثلاث و على طول الحدود. كما ينبغي التشديد على مشاريع الوحدة المقدمة من الحكومتين والهادفة إلى وضع البنية التحتية الأساسية في موضعها لربط شمال وجنوب السودان، وتسهيل ودعم وجود الترابط ذو الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

بعثة الأمم المتحدة في السودان هي المظهر الواضح لإلتزام المجتمع الدولي على أرض الواقع. فدورها أمر بالغ الأهمية في تقديم المشوره الفنية والدعم للطرفين. و تتطور المهام أو تزداد مع مضي التنفيذ قدماً، كما هو الحال الآن بالنسبة الى الدمج أو التحضير للإنتخابات. وتود المفوضيه أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى على الأهمية التي تعلقها على أن يستفيد الطرفين إلى أقصى حد ممكن من قدرات بعثة الأمم المتحدة في السودان ، خاصة في مجال المساعدة لإحتواء ونزع فتيل التوترات حال نشوئها. ومرة أخرى في هذا السياق تجدر ملاحظة أن مدى القيود المفروضة على حرية حركتها بمثابة هزيمة ذاتية من حيث مصلحة الطرفين في الحفاظ على السلام. وتعترم بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز أكثر وتزيد من قدرتها على إحتواء النزاعات وهناك ترحيب خاص بالعمل على دعم إحتواء النزاعات المحلية في ضوء حالات العنف المتكررة، بما في ذلك ما ينشأ بين المجتمعات المحلية، وفي الجنوب وعلى المناطق الحدودية.

إن دور مفوضية التقييم والتقدير في الرصد سوف يتنامى في الأهمية مع إقتراب المعالم البارزة للنصف الثاني من الفترة الإنتقالية من إنتخابات، ومشورة شعبيه، وإستفتاءين، وإتخاذ قرارات بشأن القضايا العالقه مثل الحدود وأبيي. فهي كمؤسسه بها عدد ضئيل من الموظفين، ولكنها تجمع بين الطرفين على أساس منتظم مع الحكومات من المنطقة وخارجها مع سجل طويل الأمد من الدعم والخبرة بعملية السلام. ويجري تعزيز موظفي مفوضية التقييم والتقدير كما ينبغي أن يتم التأسيس لتواجدهم في جوبا.

وفي الفترة المقبلة فإن الإختبار الفعلي لمفوضية التقويم والتقدير سيكون إذا ما كان بإمكانها تنفيذ تفويضها بشكل منتظم وليس فقط عن طريق المراقبة من خلال المناقشات في الإجتماعات ولكن أيضا من خلال العمل مع الطرفين لتطوير الأفكار والتوصيات التي قد تساعد على تحسين المؤسسات والترتيبات التي أنشئت في إطار الإتفاقية وعلى جعل وحدة السودان جاذبة على النحو المنصوص عليه في بروتوكول مشاكوس. وفي هذا فستظل المفوضية معتمدة ليس فقط على موظفيها والأعضاء الدوليين وإنما أيضا على التعاون من جانب الطرفين والدعم والمشاركة الفاعلة من المراقبين - الأمم المتحدة ، والإتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي. و قد تم الترحيب في الآونة الأخيرة بصفة خاصة بالمشاركة المعززة من الإتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي.

وأهمية مفوضية التقويم والتقدير مستمدة من الدور المحدد والمتفرد الذي أناطته بها إتفاقية السلام الشامل. ولكن يمتد الإهتمام الإقليمي والدولي بالتنفيذ الناجح لإتفاقية السلام الشامل إلى ما يتجاوز أعضاء مفوضية التقويم والتقدير، أو حتى، الجهات المانحة الممثلة في اوسلو. وينبغي على مفوضية التقويم والتقدير أن تبحث عن سبل كفيلة بتشجيع أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي لهذا الهدف في الفترة المقبلة.

### الخاتمة: جعل الوحدة جاذبة

مقدمة هذا التقييم تحدثت عن إمكانية إتاحة قوة دافعة جديدة في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل، وعن معالم هامة من التي سبق أن أجزيت أثناء العام الحالي. وسوف تكون الإنجازات الصلبة التي تحققت خلال النصف الأول من الفترة الإنتقالية قد أصبحت واضحة من الأجزاء اللاحقة من التقييم. والتنفيذ الكامل لكل جانب من جوانب إتفاقية السلام الشامل كان دائما من المحتمل أن يثبت أنها مهمة صعبة للغاية. فالعبء الملقى على عاتق الطرفين وعلى جميع فروع الحكومة قد كان كبيرا ، والتحديات التي تحققت مثيرة للإعجاب .

ولكن الأحداث الأخيرة في أبيي قد أبرزت تهديداً كبيراً للإستقرار ناجم عن عدم التنفيذ الإتفاقيه. كما أظهر التقييم أن ثمة تراكم للإجراءات العالقه، والتي وبالنظر إلى الطبيعة المتداخلة لإتفاقيه السلام الشامل تحتاج إلى معالجة لضمان النجاح في مواجهة التحديات المقبله، ومنها على وجه الخصوص تحدى الإنتخابات فى العام المقبل.

التنفيذ هو بطبيعة الحال ليس مجرد مسألة وضع الترتيبات في مكانها. وإذا كان لأهداف إتفاقيه السلام الشامل، ولا سيما في جعل الوحدة جاذبه، أن تتحقق فعلى الأطراف الحاجة إلى بذل، وإلى ان ينظر إليها من قبل شعب السودان على أنها تبذل، كل ما في وسعها لتحقيق التنفيذ الكامل ولتبرز وترعى روح الإتفاقيه والضمانات للحقوق الفرديه المنصوص عليها في الدستور القومى الإنتقالى. وبناء الثقة، وتعزيز الروابط بين الشمال والجنوب ، فهو مهم الآن كما كان الحال في الأيام الأولى للسلام .

بل يمكن القول أنها أكثر أهمية. فيوجد فى إتفاقيه السلام الشامل في نقطة منتهها عدم يقين، أو أكثر من ذلك، في شكل الاستفتاءين فى عام 2011، وممارسة الشعب في الجنوب لحقه في تقرير المصير. وفي الجزء المتعلق ببروتوكول تقاسم السلطة أشرنا إلى أهمية الشروع في وقت قريب بإعداد الدراسات التي ستكون هناك حاجة لها قبل إتخاذ التدابير فيما يتعلق بالإستفتاء في الجنوب. والفحوي الجامعة لهذا التقييم هي أن يتم في منتصف الفترة الإنتقاليه تحديد تلك الخطوات التي هي الآن، أو ستكون في وقت قريب، ضروريه لضمان نجاح الإتفاقيه، وبالتالي جعل الوحدة جاذبه. وسيكون من المهم إستخدام السنوات الثلاث المقبله في وضع الروابط وتطوير ترتيبات عبر المجالات السياسية، والإقتصادية، والطاقة، والمجالات الأمنية، التي تنتظر الى ما بعد عام 2011 وسوف تظل وتبقى مفيدةً مهما تكن نتيجة الإستفتاء. ونجاح التفاوض بشأن خارطه طريق أبيي يمكن أن يوفر الحافز لذلك. ووضع مثل هذه الترتيبات، التي تعكس الترابط الأساسى للشمال والجنوب، سيكون أمراً مهماً لسلام دائم في السودان.